النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة

مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥

الدكتور معتز نعيم
كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

الملخص

التنمية والسكان، مشكلتان حديثتان متلازمتان بترابط وثيق، تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر فيها ودراسة آثار هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية.

وبحثنا هذا يتناول هاتين المسألتين، ففي المحور الأول (بحث في الأسس النظرية للعلاقات بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) تمت دراسة مفاهيم النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و العلاقات المتبادلة بينهما، من خلال معرفة أثر هذه التنمية في النمو السكاني، وكذلك معرفة التأثير الذي يمارسه النمو السكاني في عملية التنمية.

أما في محور البحث الثاني (دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥) فقد تناول مسائل التغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر خلال الفترة المذكورة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، وكذلك دراسة التأثير الذي تمارسه التغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر في عملية التنمية.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات القائمة على لحظ الترابطات المتبادلة بين النمو الاقتصادي وحركة المتغيرات السكانية التي يمكن الاستفادة منها - برأينا - في تطوير منهجية التخطيط في قطرنا ليصبح أكثر شمولية ودقة، وأعمق ارتباطاً مع متطلبات عملية التنمية.

مخطط البحث:

يتألف البحث من محورين أساسيين هما:

آ- المحور الأول: بحث في الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، وهو يتضمن النقاط التالية:

١- مقدمة حول السكان والتنمية.

٢- النمو السكاني.

٣- المفهوم المعاصر للتنمية.

٤- نموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع.

٥- العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أثر التنمية في النمو السكاني.

- أثر النمو السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب - المحور الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في الفترة ما بين ١٩٧٠ –١٩٩٥.

١- التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجمهورية العربية السورية في الفترة١٩٧٠-١٩٩٥ والعلاقات المتبادلة فيما بينها.

٢- التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجمهورية العربية السورية في الفترة المذكورة وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج - نتائج البحث.

مقدمة حول السكان والتنمية:

التنمية والسكان، مشكلتان حديثتان متلازمتان بترابط وثيق تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر فيها ودراسة آثار هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية وتشغل حيزاً كبيراً من جهود المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والديمغرافيا على مستوى العالم كله. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول هاتين المسألتين، التنمية والسكان، بين المدارس الفكرية المختلفة في العالم انطلاقاً من الأسس المختلفة التي تستند إليها كل منها، فإن الأساس المشترك والمتفق عليه بين

الجميع بشكل لا يقبل الشك أو الجدل هو ذلك الترابط والتلازم والتأثير المتبادل بين الإنسان والتنمية، فكما أن الإنسان صانع التنمية والعامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها ومبتغاها.

فالتنمية بمعناها الواسع ليست هبة الطبيعة أو تسخيراً قدرياً لمجتمع ما دون آخر، كما أنها لا تأتي من الفراغ أو المجهول لفئة من البشر دون أخرى، بل إنها نتيجة لجهود مضنية دؤوبة وصراع مرير تقوم به الجماعات البشرية بغية تطوير مجتمعاتها والارتقاء بمستواها الحياتي إلى الأفضل.

إن أحد العوامل الهامة والمؤثرة في تحقيق التباين في المسيرة التنموية لكل مجتمع من المجتمعات هو أنها لا تنطلق جميعها من معطيات سكانية واحدة (عدد السكان، تركيبهم الجنسي والعمري، حالتهم الصحية والتعليمية ... إلخ).

وبالاستناد إلى ما تقدم من ترابط وثيق وعلاقات متبادلة بين السكان والتنمية نستطيع ملاحظة التباين في مستويات التنمية التي حققها أو قد يحققها مجتمع ما بالاستناد إلى معطياته السكانية مع ثبات أو استبعاد العوامل الأخرى المؤثرة في التنمية.

إن الانطلاق من حقيقة أن سكان كرتنا الأرضية يتزايدون بمعدلات متسارعة، وأن جل هذه الزيادة تتركز في مجموعة البلدان النامية والذي يعد قطرنا العربي السوري واحداً منها يقودنا حتماً لدراسة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية بحيث تتضمن دراستنا المحاور الأساسية التالية:

أولاً: بحث في الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: إسقاط الأسس النظرية للنمو السكاني والتنمية على الواقع الاقتصادي والديمغرافي في القطر العربي السوري في الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٩٥.

ثالثاً: ما يمكن استنتاجه من مقترحات ونتائج.

أولاً: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

١ - النمو السكاني:

قبل البدء بطرح موضوع النمو السكاني نرى أنه من الضروري التعريف بمفهوم الحركة السكانية والتي تعبر عن التغير في عدد وتركيب السكان خلال فترة زمنية معينة، أو بكلمة أخرى: إن الحركة السكانية يمكن فهمها على أنها التطور السكاني من الناحيتين الكمية والنوعية. إذ إن **منطقية البحث**

العلمي تقتضي الانتقال من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراستنا هذه تتناول بادئ ذي بدء التغيرات السكانية العددية إذ إن بحث موضوع التغير النوعي للسكان وعلاقته بالتنمية سوف نتطرق إليه في مرحلة لاحقة من بحثنا هذا. واستناداً إلى ما تقدم يمكن أن نحدد العوامل الرئيسة لإحداث تغير طبيعي للسكان (حركة سكانية طبيعية) بعاملين أساسيين هما:

أ ـ الولادات ومعدل المواليد.

ب ـ الوفيات ومعدل الوفيات.

إن تعبير النمو يعني الزيادة، وعندما نتحدث عن النمو السكاني نعني بذلك الزيادة الطبيعيـة للسـكان الناتجة عن زيادة معدلات المواليد خلال فترة زمنية معينة عن معدلات الوفيات خلال الفتـرة نفسـها، وعليه فإن النمو السكاني يمكن اعتباره تغييراً في الحالة الديمغرافية لبلد ما نحو الزيادة يخلق معطيات سكانية جديدة لها تأثيراتها الإيجابية أو السلبية في مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد؛ وهذا ما سوف نتناوله في الفقرات التالية:

٢ـ المفهوم المعاصر للتنمية:

بهدف الدقة والفهم الصحيح لطبيعة المشكلة التي يعالجها بحثنا هذا، نرى أنه من الضروري أن نتناول دراستنا هذه لمحة عن مفهوم التنمية، نوضح أبعادها الحقيقية والمفهوم المعاصر لهـا، حيـث تتجلـى للقارئ الأهمية البالغة لما يمكن أن تقدمه مثل هذه البحوث من نتائج تفيد القائمين على القـرار فـي عملية رسم الخطط وإقرار السياسات الملائمة لتطور المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

إن إدراجنا موضوع التنمية هنا لن يكون بقصد إجراء المقارنات أو لسبر وجهات النظر المختلفة حولها بقدر ما هو تأكيد على الطبيعة الخاصة (الديناميكية) التي يتميز بها مفهومها.

فالتنمية ليست مصطلحاً سكونياً (ستاتيكياً) أو قالباً جامداً على مر العصور، تبقى مقوماته ونتائجـه ثابتة في مختلف بلدان العالم وفي مختلف مراحل تطورها، بل إنها عملية مسـتمرة ودؤوبـة وفـي الوقت نفسه متغيرة بتغير معطياتها ومقدراتها والنتائج المرجوة منها.

تاريخياً، ارتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي إذ كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما يحققه هذا المجتمع من معدلات النمو الاقتصـادي، أو بكلمة أخرى يمكن القول: إن مستوى التنمية وفقاً لما تقدم إنما يكون تابعاً لمعدل النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع.

إن هذا التصور لعملية التنمية ومن وجهة نظرنا يتفق مع بدايات الفكر التنموي الذي يعطـي الجانـب الاقتصادي كل الأهمية في بناء سياساته. لكننا اليوم نرى التنمية من منظار آخر مختلف تماماً عما ذكر

أعلاه، فالفهم المعاصر لعملية التنمية لا ينسبها فقط لمعدلات النمو الاقتصادي الذي حققها مجتمع ما من المجتمعات، بل إنه يربط التنمية بالمستوى الحضاري الذي بلغه هذا المجتمع. إذ إنه ومع الدور الحاسم والأساس للعامل الاقتصادي هناك عوامل أخرى اجتماعية بشرية وحتى بيئية لا بد وأن تؤخذ بالحسبان في أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها.

يؤكد كل من الأستاذ الدكتور مصطفى العبد ا والأستاذ الدكتور عصام خوري وفـي إطـار بحـثهم لديناميكية المتغيرات السكانية في سورية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية هذا الفهم المعاصر لعمليـة التنمية إذ يقولان:

"إذا فهمنا التنمية بأنها عملية إرادية هادفة وجامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضـاع المجتمـع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونقل ذلك المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل نستطيع القول: إن مثل هذه التنمية لا يمكن أن تنحصر في جوانب زيادة الإنتاج وعدالة توزيعه ورفع القدرة الإنتاجية للبلاد بشكل عام أي بالأبعاد الاقتصادية للتنمية فقط، ولكن مثل هذه التنمية تمتد لتشمل إضافة إلى ذلك تطوير كل مقومات كيان الإنسان واستمراريته بما في ذلك تطوير مستواه العلمي والعملـي والثقـافي وإدراكه الاجتماعي والسياسي وقدرته المتزايدة على الإنتاج والإبداع، أي أن التنمية تمتد لتؤثر وتتأثر بمجمل المضامين الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع[١].

إننا في هذا المجال نتفق والفهم المعاصر لعملية التنمية الآنف الذكر وبقصد تأكيد وجهة نظرنا نـورد التساؤل التالي: ما الجدوى أو النفع الذي تحققه سياسة تنموية تنطلق من تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي ولا تأخذ بالحسبان تقليص معدلات البطالة في المجتمع مثلاً أو تزيد من نسبة مساهمة المرأة في تحقيق هذا النمو.

إننا وكما تحدثنا في المقدمة نؤكد الآن أنه لا نفع لتنمية اقتصادية ما لم تكن هذه التنمية لخدمة ومصلحة صانعيها.

ومن خلال تأكيد ضرورة رصد العوامل كافة المؤثرة في تحقيق التنمية والحكم عليها يبرز دور العامل البشري كعامل مؤثر ومتأثر بالسياسات التنموية فهو صانع التنمية وجاني ثمارهـا، وإن أيـة سياسـة تنموية لا تأخذ بالحسبان العامل الاجتماعي والديمغرافي لا بد أنها مخفقة.

٣ـ نموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع:

---

[١] د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣ ص٢١٦.

من بين جملة العوامل المؤثرة في الحركة الديمغرافية الطبيعية لأي مجتمع من المجتمعات يبـرز دور العامل الاقتصادي كواحد من أهم هذه العوامل، إذ إنه يبث إسقاطاته على عناصرها الولادات، الوفيات، فيؤثر ويتأثر فيها.

ومن خلال ملاحظة التطور التاريخي لسكان بلدان العالم نلمس وجود آلية معينة للحركـة الديمغرافيـة سالفة الذكر فيها مترافقة مع المستويات التنموية المختلفة التي بلغتها، أو بشكل أدق يمكن القول بوجود حالة ديمغرافية معينة في كل مجتمع متناسبة مع مستوى التطور الذي بلغته عملية الإنتاج الاجتمـاعي فيه، **هذا ويمكن التمييز بين أربع مراحل من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات تترافق مع معطيات سكانية متباينة نوردها فيما يلي:**

أ ـ مرحلة ما قبل الثورة الصناعية:

حيث تتميز هذه المرحلة ببساطة أدوات الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج الاجتماعي، مما يقود إلى انخفاض في إنتاجية العمل؛ وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل الفردي مما يقلـل مـن حصة الدخل المنفقة على الخدمات الصحية. وهذا يؤدي ـ وبشكل أكيد ـ إلى ارتفـاع فـي معـدل الوفيات، ومن ناحية أخرى فإن أدوات الإنتاج البسيطة وانخفاض إنتاجية العمل تقود ـ وكمـا ذكرنـا سابقاً ـ إلى أن يكون مستوى الدخل الفردي متدنياً وهذا يتطلب من الأسرة أن تنجب عدداً أكبر مـن الأطفال لمساعدة ذويهم في تحمل نفقات العيش، وإذا ما أضفنا جملة العوامل الأخرى المرافقة لمستوى التطور الاقتصادي الضعيف (صحية، ثقافية، نفسية) نلاحظ أن النتيجة الحتمية لمثل هذه الحالـة **هـي ارتفاع في معدلات المواليد أيضاً.**

وكملخص لما ذكر يمكن القول: إن المجتمعات في مرحلة تدني مستوى التطور الاقتصادي (التنمـوي) تتميز بارتفاع في معدلات الولادات والوفيات.

ب ـ مرحلة الثورة الصناعية:

مع بدايات تحسن الوضع التنموي للمجتمع وتطور أدوات الإنتاج فيه تزداد إنتاجية العمـل ويتحسـن مستوى الدخل الفردي مما ينعكس إيجاباً على نصيب الخدمات منه فيتحسن مستوى الرعاية الصـحية ويزداد الاهتمام بالأمومة والطفولة ونتيجة هذا كله انخفاض في معدل الوفيات.

أما فيما يخص معدل المواليد في مثل هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات فـالواقع يثبت أن التغيرات الاقتصادية من تحسن في مستوى الدخل الفردي وارتفاع إنتاجيـة العمـل (حاجـة المجتمع إلى أعداد أقل من الأيدي العاملة للقيام بعملية الإنتاج الاجتماعي) وانخفاض معدل الوفيـات لا

تقود إلى تخفيض معدل الولادات وتعليل ذلك أن ما يحكم سياسة الإنجاب في أي مجتمع من المجتمعات ليس فقط العامل الاقتصادي وإنما أيضاً هناك الأعراف والمعتقدات والتقاليد السائدة فيه وهي بمجملها لا تتطور بالسرعة نفسها التي يتطور بها الاقتصاد.

وبالنتيجة يمكن القول: إن ما يميز الحالة الديمغرافية للمجتمعات في هذه المرحلة من مراحل تطورها الاقتصادي والتنموي هو **انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل الولادات مرتفعاً.**

ج ـ المرحلة الثالثة:

إن السمة الأساسية للهيكلية التنموية للمجتمعات في هذه المرحلة هي التعمق في استخدام الآلة لتشمل مرافق الحياة كافة، مما يكون له انعكاساً بالغ الأثر في أفراد المجتمع حيث تصبح عملية إشباع حاجاتهم المادية أمراً مفروغاً منه. كما تتوسع إمكانيات إشباع الحاجات المعنوية، وهذا يعني وقبل كل شيء تحسناً أكبر في مستوى الخدمات الصحية من حيث اكتشاف الأمراض ومعرفة أسبابها وطرق علاجها.

كما وتزداد الرعاية الصحية بالأمومة والطفولة مما يقلل خطر الموت عن النساء في فترتي الحمل والإنجاب وكذلك عن الأطفال في سنواتهم الأولى.

والنتيجة الحتمية لكل هذا هو **استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات بين أفراد المجتمعات في مثل هذه المرحلة من مراحل تطورها الاقتصادي والتنموي.**

بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام الآلة في الاقتصاد يزيد من إنتاجية العمل مما يعني ـ وكما ذكرنا سابقاً ـ إشباع أكثر للحاجات المادية والمعنوية (في ظل سياسات توزيع تأخذ بالحسبان ضمان الحد الأدنى للمستوى المعاشي للمواطنين) مما يشكل تأثيراً في آلية التفكير الاجتماعي العام فيغير الكثير من الأعراف والتقاليد السائدة، ولا سيما منها تلك التي تشجع عمليات الإنجاب والتناسل، كما يعمل على توجيه الأفراد إلى التعمق في إشباع حاجاتهم المعنوية وهذا أيضاً له تأثيره في سياسة الإنجاب فيقلل من إمكانياته[1].

وبكلمة مختصرة يمكن القول: إن ما يميز الحالة الديمغرافية للمجتمعات في مثل هذه المرحلة من مراحل تطورها الاقتصادي هو الانخفاض في معدلي الولادات والوفيات.

د ـ المرحلة الرابعة:

---

[1] د. محمد سعيد النابلسي ـ علم السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢ ص٥٠-٥٧.

حيث يمكن اعتبارها استمراراً للمرحلة السابقة من حيث التعمق في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة وما لهما من أثر بالغ في إشباع الحاجات بنوعيها المادي والمعنوي، وكذلك في نشر المعرفة والارتقاء بأفراد المجتمع حضارياً وزيادة سيطرتهم على الطبيعة وما تفرضه عليهم من قوانين بيولوجية، وكذلك على المجتمع بما يمليه عليهم من أعراف وتقاليد وهكذا تصل هذه المجتمعات إلى ما يسـمى بمرحلـة الاستقرار السكاني عند مستويات منخفضة لمعدلي الولادات والوفيات. هذا ويمكن تصـور المراحـل الأربع السابقة لنموذجية الحركة السكانية وترافقها مع حالة التنمية في المجتمع وفق الخط البياني التالي:

معدل الولادات والوفيات
الولادات
الوفيات
المرحلة الأولى المرحلة الثانية المرحلة الثالثة المرحلة الرابعة
السنوات

٤ـ العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية:

الإنسان مخلوق فريد من نوعه، فهو ومنذ أن وعى نفسه على وجه هذه الأرض يقوم بنشـاط معـين لضمان عيشه واستمرارية نوعه، هذا النشاط كان وما زال متجسداً في عملية العمل البشري الذي يتميز من حيث الجوهر عن بقية الأعمال (عمل الحيوان - عمل الطبيعـة) بـالوعي والإدراك والتخطـيط والعقلانية.

والإنسان لا يقوم بعملية العمل غريزياً أو مصادفة بل على العكس من ذلك تماماً فهـو يعمـل بقصـد الإنتاج - إنتاج السلع أو الخدمات - التي تعمل على سد حاجاته وإشباع رغباته المتنامية والمتزايـدة، ومن هنا يتضح لنا الدور الذي يؤديه الإنسان في الطبيعة فهو منتج للخيرات المادية من ناحيـة أولـى وهو مستهلكها من ناحية ثانية، وفي إطار عمليتي الإنتاج والاستهلاك اللتين يقوم بهما الإنسان وفي أي زمان ومكان يتضح الترابط الوثيق بين المتغيرات السكانية والأخرى الاقتصادية.

كما أن أسس الترابط بين هذه المتغيرات السكانية والاقتصادية تظهر بوضوح لدى دراسة العناصـر

الأساسية المشكلة لكل منها وتحليلها وكذلك من خلال معرفة الديناميكية التي تجمع بين هذه العناصر ومعرفة الأثر الذي يحدثه إجراء تغيير في إحداها في بقية العناصر أو في الظاهرة كلها سكانية كانت أم اقتصادية، وبالنتيجة يمكن القول: إن أياً من عناصر المتغيرات السكانية أو الاقتصـادية لا يمكـن أن يكون بشكل مستقل أو منعزل تماماً عن العناصر الأخرى[١] وذلك أن عناصر التغيير والقـادرة علـى إحداث ظاهرة ما سكانية كانت أم اقتصادية لا يمكن أن تكون موجودة إلاّ ضمن درجـة معينـة مـن التفاعل مع العناصر الأخرى. والتغير الذي يحدث ويخلق ظاهرة جديدة ما هو إلا نتيجة لتغييـر أحـد العناصر القائمة يستتبعه تغير في بقية العناصر المؤثرة والمتأثرة فيه مما يشكل لدينا بالنهاية ظـاهرة جديدة أو ما يمكن أن **نسميه معطيات اقتصادية أو سكانية جديدة.**

إن ارتفاع تكاليف المعيشة مثلاً في مجتمع ما ولفترة طويلة نسبياً من الزمن كمتغير اقتصادي ناتج عن واحد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كانخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المعني، أو ندرة الموارد، أو سوء توزيع الدخول يستتبعه عادةً انخفاض في معدلات المواليد بالنسبة للأسـرة الواحـدة وارتفاع معدلات الوفيات بين أفراد الطبقة الفقيرة في المجتمع؛ نظراً للتباين فـي مسـتويات الرعايـة الصحية بين أفراد المجتمع ونشوء ظاهرة الهجرة الخارجية بين سكانه بقصد العمل في الخارج؛ وهي جميعها متغيرات سكانية مع ضرورة الإشارة إلى مجموعة العوامـل الأخـرى النفسـية؛ والثقافيـة، الاجتماعية...الخ والتي تؤثر في المتغيرات السكانية إضافة للعوامل الاقتصادية مما يجعل آلية المثـال السابق لا تنطبق في أي مكان وزمان. وإن خلق ظروف اقتصادية مخالفة للسابق لا تعطي متغيـرات سكانية معاكسة لمثالنا، وتأكيداً لصحة قولنا هذا نورد مثلاً حالة البلدان الاسكندنافية فمع تحسن مستوى المعيشة وانخفاض تكاليفها لا نرى مثلاً زيادة في معدلات المواليد بل على العكـس مـن ذلـك فـإن مجموعة البلدان هذه ومع تحسن المستوى المعيشي لسكانها ومعدلات النمو المرتفعة فيهـا وانخفـاض عبء الإعالة وتحمل المجتمع عبئاً كبيراً أو متزايداً عن الأسرة في تحمل مسؤوليات رعاية الأطفـال وتنشئتهم نرى أن معدل المواليد فيها ينخفض وفي بعض الحالات كان النمـو السـكاني فـي بعـض مجتمعاتها سالباً.

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والأخرى الاقتصادية يمكن القول: إنه لـم يكـن للمدارس الفكرية المختلفة وجهة نظر واحدة ومتفق عليها بالنسبة لهذا الموضوع. إذ نلاحظ مثلاً أنصار الفكر المالتوسي القديم ينفون أي علاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية، أو بتعبير آخر إنهم يرون في السكان عاملاً مستقلاً ومنعزلاً تماماً عن الحياة الاقتصادية.

---

[١] د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري: المرجع السابق نفسه ص٢١٣.

من الطبيعي أن يكون لدى المالتوسيين القدامى أساس فكري لمثل هذا التصور أو وجهة النظر، ذلـك أنهم يرون في الإنسان مخلوقاً مستهلكاً فقط يعمل دائماً على استنزاف الموارد الطبيعية باستمرار دون العمل على زيادتها، والمشكلة برأيهم التي تواجه وسوف تواجه البشرية باستمرار هي مشكلة الزيادات السكانية المطلقة ومقابلتها لموارد محدودة، وحل هذه المشكلة لن يكون إلا بالتخلص من الزيادة السكانية بشتى الطرق، وإن كانت أحياناً من صنع الإنسان نفسه كإشعال الحروب بين الشعوب أو نشر الأمراض بين أفرادها.

وبعد مالتوس وتطويراً لفكره ظهرت مدرسة المالتوسية الجديدة والتي قدمت للبشرية تصوراً على قدر من التطرف أيضاً حول العلاقة بين المتغيرات السكانية والأخرى الاقتصادية، فهم ينظـرون إلـى أن التخلف الذي تعاني منه مجموعة البلدان النامية مرده فقط الزيادات السكانية التي تحققت ومـا زالـت تتحقق فيها متناسين أو متجاهلين الدور القذر الذي أداه الاستعمار الأجنبي فيها مما خلق تشـوهاً فـي بنيانها الاقتصادي والاجتماعي وشكل أساساً موضوعياً لتخلفها.

وأكثر من ذلك وتجسيداً للفكر المالتوسي فإن بعض المفكرين البرجوازيين يطالبون مجموعـة البلـدان المتقدمة أن تعمل على وقف مساعداتها المادية (وعلى قلتها) التي تقدمها للبلدان النامية بغض النظر عن طبيعة هذه المساعدات (تنموية كانت أم إنسانية). وحجتهم بذلك أن هذه المساعدات تزيد مـن مشـاكل البلدان النامية وتعمل على تفاقمها، إذ إنها (المساعدات) تعمل علـى تحسـين الظـروف الاقتصـادية والصحية في هذه البلدان مما يخفض معدلات الوفيات فيها ويزيد من معدل النمو السـكاني لشـعوبها، وهكذا شيئاً فشيئاً تصبح هذه البلدان عاجزة عن تأمين مصادر كافية لتحقيق حتى نسبة ضئيلة من الأمن الغذائي لسكانها.

نحن لسنا هنا بقصد دراسة ظاهرة الاستعمار بأشكاله المختلفة، لكننا نلاحظ مفارقة بشعة عندما يطالب مفكرو الدول التي نهبت وما زالت تنهب خيرات البلدان النامية وقضت على مقدرات التقـدم والنمـو الحضاري فيها لفترة طويلة من الزمن بالموت لأبناء شعوبها بغية عدم تحقيق زيادات في معدل النمـو السكاني فيها، فأي منطق يقبل هذا التفكير وأي عقل يستوعبه؟؟.

وهكذا في كل يوم تتعالى الصيحات وتزداد الاحتجاجات مطالبة البلدان النامية بالعمـل علـى وقـف الزيادات السكانية فيها، كما تعتقد المؤتمرات والندوات الدولية لخدمة هذا الموضوع. فمنذ أقل من ثلاث سنوات مثلاً عقد مؤتمر القاهرة في أيلول ١٩٩٤ حول السكان والتنمية، وكذلك مؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥ وهكذا.

وعلى خلاف وجهة النظر المالتوسية سالفة الذكر نلاحظ تيارات فكرية أخرى تعالج مشكلتي السـكان

والتنمية من منظور مختلف تماماً عما تبناه المالتوسيون وهي في جوهرها مجموعة آراء لعـدد مـن المفكرين والباحثين يرون في النمو السكاني **عاملاً إيجابياً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة** وأنه لا يمكن عزل العامل السكاني على أنه متغير مستقل عن عوامل التنمية حيث كان أولهم المفكـر العربي ابن خلدون فهو في مقدمته الشهيرة يرى أن ثروة البلاد هي سكانه المحبون للعمل، "وأما نمـو عدد العاملين وتقسيم العمل ونمو المدن فذلك هو الطريق الرئيسي لتراكم الثروة".

كما أن المفكر المعروف هانسون ايفن يؤكد أن النمو السكاني هو سبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي[١].

الأستاذ عارف دليله في كتابه بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العـالمي يرى أن أحد الاستنتاجات الأساسية التي تشكل محور بحثه الذي قام فيه بمحاولة للربط بين حجم السكان والتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الخارجية لمختلف دول العالم في جميع الأنظمة الاجتماعية اعتماداً على بيانات البنك الدولي **هو أن حجم السكان الكبير في دولة ما يشكل عـاملاً مـن عوامـل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة بما في ذلك مشاركتها في تقسيم العمل الدولي[٢].**

وهذه النتيجة تخالف الكثير من التصورات التبسيطية السائدة التي تحاول تحميل المسؤولية عن التخلف والتبعية إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

كذلك العديد من المؤتمرات الدولية المهتمة بمشكلتي السكان والتنمية كان لها تقريبـاً وجهـات نظـر مماثلة لما ذكر أعلاه، إذ إنها تؤكد في مقرراتها النهائية الدور الإيجابي للسكان في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي مؤتمر برست ١٩٧٤. مثلاً تقرر أنه لا يمكن عزل عامل السكان عـن عوامل التنمية، ولا يمكن إعطاء العوامل السكانية دوراً سلبياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكدت مقررات مؤتمر مكسيكو ١٩٨٤ أن السكان جزء أساسي في عمليـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، وأن برامج التنمية يجب أن تعكس الروابط المعقدة بين السكان والموارد البيئية والتنمية.

وبالاستناد إلى وجهة النظر الثانية - المخالفة للمالتوسية بأشكالها - والتي برأينـا هـي الصـحيحة والمنطقية كما أشرنا - لذلك أكثر من مرة في بحثنا هذا - نستطيع القول: إن طبيعـة العلاقـة بـين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية إنما تحددها آلية الوجـود البشـري علـى سـطح الأرض

---

١ د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري: المرجع السابق، ص٢١٤-٢١٥.

٢ د. عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعـة بيروت ١٩٨٧، ص١١٩.

فالإنسان بما وهبه ا عز وجل من ميزات يختص بها عن سائر المخلوقات لا يمكن النظر إليه على أنه مستهلك فقط فهو مستهلك ومنتج في آن واحد.

وفي هذا الإطار يمكن النظر للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنهما متغيران يؤثر كل واحد منهما في الآخر ويتأثر فيه، وإن الدراسة التحليلية لطبيعة هذه العلاقة برأينا يجب أن تنطلق من معرفة أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النمو الطبيعي للسكان ومن ثم دراسة التأثير الذي يمارسه النمو السكاني في عملية التنمية.

٥ـ العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

نبدأ تحليلنا إذ سوف نتناول أولاً أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ـ١ـ أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النمو السكاني:

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثر كبير في النمو الطبيعي للسكان حيث يتبدى هذا الأثر من خلال معرفة التأثير الذي تحدثه عملية التنمية في كل من معدلي الوفيات والولادات في المجتمع، وما دام الاستدلال على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يكون من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس فيجب علينا معرفة مدى التأثير الذي يمارسه كل مؤشر من هذه المؤشرات في المعدلين المذكورين الولادات والوفيات، ونظراً لتعذر القيام بمثل هذه العملية ولتبسيط هذه المسألة نرى أنه من الممكن أخذ أحد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به حيث يمكن معرفة تأثيره في النمو الطبيعي للسكان (الولادات ـ الوفيات)، وتعميم النتيجة التي تم التوصل إليها على المؤشرات التنموية المختلفة الأخرى.

يعد مؤشر مستوى الدخل الفردي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، كما أن ارتفاع مستوى هذا الدخل يعد مظهراً أو نتيجة من أهم نتائجها، لذا نرى أنه من الممكن دراسة الأثر الذي يمارسه هذا المقياس (المؤشر) في معدلي الولادات والوفيات على أنه أثر للتنمية في النمو الطبيعي للسكان.

أثر تحسن مستوى الدخل الفردي (التنمية) في معدل الوفيات:

كنا قد أشرنا سابقاً وعند دراستنا لنموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع إلى أن معدل الوفيات ينخفض كلما تقدم المجتمع في مسيرته التنموية، إذ إنه لم يعد خافياً على أحد ترافق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عملية التنمية الصحية؛ وذلك من خلال اكتشاف الأوبئة

والأمراض ومعرفة طرق الوقاية منها ومعالجتها، والنتيجة الحتمية لهذه العملية هي تخفيض في معدل الوفيات وإطالة توقعات العمر بالنسبة للسكان جميعاً. **أما فيما يخص مؤشر تحسين مستوى الدخل الفردي (كمقياس تنموي) وأثره في معدل الوفيات في المجتمع فإنه يمكن القول: إن تحسن الدخل الفردي يقود إلى تخفيض معدل الوفيات وفقاً لما يلي:**

١- تحسن مستوى الدخل الفردي بشكل عام يزيد من حصة الدخل المخصصة للإنفاق في سبيل الحصول على الخدمات الصحية، وهذا له بالغ الأثر في عملية الكشف المبكر عن الأمراض وإمكانية الحصول على العلاج المناسب لها.

٢- إن لارتفاع مستوى الدخل الفردي أثراً كبيراً في تحسين نوعية الغذاء وظروف السكن المعيشية الخاصة بالفرد، وهذا يعني تجديداً أفضل لقوة العمل بالنسبة لأفراد المجتمع مما يزيد من توقعات الحياة لهم ويبعد خطر الموت عنهم.

٣- هناك دور كبير لتحسن مستوى الدخل الفردي في إمكانية حصول المرأة في المجتمع على الرعاية الصحية المناسبة لها في فترات الحمل والإنجاب، وكذلك حصولها على فترات أمومة مناسبة تمكنها من استعادة نشاطها الفيزيولوجي بعد الولادة والاهتمام أكثر برضيعها مما يبعد خطر الموت والمرض عنها وعنه.

وبالنتيجة يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين تحسن مستوى الدخل الفردي (كمؤشر تنموي) ومعدل الوفيات في المجتمع، وهذا ما أكدته دراسات الكثير من المفكرين الاقتصاديين والديمغرافيين ومنهم على سبيل المثال المفكر الفرنسي هرش في دراساته لسكان العاصمة الفرنسية باريس، الأولى في أعوام (١٩١١-١٩١٣) والثانية (١٩٢٤-١٩٢٨)، إذ إنه يخلص إلى نتيجة مفادها أن الناس ووفقاً لمستوى دخلهم الفردي (أغنياء ـ فقراء) غير متساويين حيال الموت وأن معدل الوفيات بين الطبقات الفقيرة هو أعلى منه لدى الطبقات الغنية بما يعادل الضعف فيما يخص السكان بمختلف فئاتهم العمرية باستثناء الرضع، أما فيما يخص الرضع فإن معدل الوفيات بينهم لدى الطبقات الفقيرة هو أعلى منه لدى الطبقات الغنية بأربع أضعاف[١].

بالإضافة إلى الكثير من الدراسات الديمغرافية التي تؤكد النتيجة السابقة (العلاقة العكسية بين تحسن مستوى الدخل ومعدل الوفيات).

وعليه يمكن القول: إن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثراً كبيراً في تخفيض معدل الوفيات، وأنه كلما

---

[١] د. عبد الكريم اليافي فصول في المجتمع والنفس، دمشق، ١٩٧٤، ص١٠٢.

بلغ المجتمع مستوى تنموياً أعلى أدى ذلك إلى زيادة في توقعات العمر بالنسبة لأفراده.

ب ـ أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الولادات:

بداية وفي إطار الحديث عن تأثير مستوى الدخل الفردي في معدل المواليد لا بد لي من أن أؤكد حقيقة أنه لم يكن للباحثين رأي موحد حول هذا الموضوع فبعضهم (جون كالدويل)[1] مـثلاً يـربط خصـوبة السكان بآلية تدفق الثروة في المجتمع من الجيل القديم إلى الجديد أو بالعكس، وبعضهم الآخر يرى أنه كلما ارتقى المجتمع لدرجات أعلى في سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحسـن الـدخل الفـردي للأفراد، وانعكس ذلك سلباً على معدل الخصوبة، ومن ثم ينخفض معدل المواليد لدى السكان.

إحدى الدراسات الهامة التي تبين أثر الدخل الفردي في معدل الخصوبة قام بها الأستاذ الدكتور أحمـد الأشقر[2] وكانت نتائجها على الشكل التالي:

١- إن تأثير الدخل في الخصوبة إنما يختلف من مجموعة دولية إلى أخرى تبعاً لموقع هذه المجموعة أو تلك من سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- إن تأثير الدخل الفردي في الخصوبة إنما يختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية التـي بلغها المجتمع، ففي المرحلة الأولى للتنمية ينتقل القسم الأكبر من تأثير الدخل في الخصوبة عـن طريق التعليم، وفي المرحلة اللاحقة ينتقل القسم الأكبر لهذا الأثر عن طريق تحسـن المسـتوى الصحي، وفي المرحلة الثالثة (الأخيرة) يصبح ارتفاع مستوى الدخل هو العامل الأكثـر فاعليـة وتأثيراً في الخصوبة.

إننا في هذا المجال نرى أن للدخل الفردي كمؤشر تنموي ولتحسن مستواه تأثيراً كبيراً في الخصـوبة السكانية فيكون موجباً أحياناً وسالباً أحياناً أخرى. إذ إن الواقع يؤكد أنه وفي مراحل التنميـة الأولـى يكون المستوى الثقافي والعلمي للسكان متدنياً وما دامت زيادة الدخل تقود لزيادة إشباع الحاجات فـإن هذه الزيادة في الدخل سوف تقود لزيادة في معدلات المواليد، وتعليل ذلك ما يلي:

- مع المستوى العلمي والثقافي المتدني للسكان فإن تحسن مستوى الدخل الفردي ـ وكما ذكرنا آنفاً ـ يقود إلى زيادة في إشباع الحاجات المادية ومما يقود السكان إلى الإنجاب بـلا خـوف علـى

[1] Caldwell, J, 1976 "Toward a Restatement of Demographic Transition Theory" Population and Development Review, Vol. 2, Nos3 and 4, the population council, New York.

[2] Alachkar, A, and Eberstein, I (1988). Income Fertility and Economic Development "Genus", Vol… XIIV, Nos. 1 and 2.

مستقبل أطفالهم من المجاعة أو الفقر.

- إن النتيجة الحتمية لاجتماع الجهل والمال هي إنجاب الأطفال وذلك عن طريق الدخول المبكر في الحياة الزوجية، وتعدد الزوجات في بعض المجتمعات.
- الدخول المبكر في عملية الإنتاج الاجتماعي نظراً لقصر الفترة الزمنية المخصصة في حياة الفرد للتعليم والتأهيل والتدريب.

وعلى هذا الأساس فإن تحسن مستوى الدخل سوف يؤدي إلى الزواج المبكر وإنجاب الأطفال، أما عندما يرتقي المجتمع قدماً على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن هذه العوامل تزول تدريجياً؛ ويصبح ارتفاع مستوى الدخل الفردي عاملاً من عوامل تخفيض الخصوبة السكانية وذلك عن طريق تحسين المستوى الثقافي للأفراد وسعيهم لإشباع الحاجات المعنوية وكذلك إطالة المدة الزمنية المخصصة لتأهيل الفرد وتدريبه مما يؤخر سن الزواج في المجتمع. كما أن لتحسين المستوى العلمي والثقافي للسكان الحاصل نتيجة تحسن مستوى الدخل الفردي تأثيراً كبيراً وسلبياً في الخصوبة عن طريق دراية السكان بالطرق العلمية والعملية لتخفيض النسل وتحديده، ونتيجة هذا كله تخفيض لمعدلات المواليد في المجتمع.

٥-٢- أثر النمو السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

حول تأثير النمو السكاني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن القول أيضاً: إنه لم يكن للباحثين الديمغرافيين والاقتصاديين وجهة نظر موحدة حول هذا الموضوع، هذا ويمكن إجمال وجهات نظرهم باتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول:

يرى في النمو السكاني عاملاً ذا تأثيرا سلبي في المسيرة التنموية للمجتمع وذلك انطلاقاً من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع، كما أنها تشكل عبئاً أو قيداً يعرقل استمرار تقدمه وارتقائه، حيث بنى أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم هذه مستندين إلى مايلي:

أ ـ أثر النمو السكاني في سوق العمل:

النمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل ويشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها مما يقود إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية إنما تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه فهذا

يعني أن النمو المستمر للسكان يعرقل عملية التنمية، يشير التقييم الوارد في تقرير مدير منظمة العمـل الدولية إلى أن عدد الفقراء في البلدان النامية قد ازداد رغم الوتائر السريعة للنمو الاقتصادي[1]، وثمـة معطيات كافية وإن لم تكن كاملة على أن الظروف المادية المعيشية لعدد كبير من السكان اليـوم هـي أسوأ مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، وقد تدهور متوسط مستوى المعيشة في بعض البلدان، كما أن تقارير ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية تشير إلى أن وتائر نمو الدخول لدى ٤٠% من أفقر السكان هناك كانت في غالبية هذه البلدان أقل من وتائر نمـو النـاتج الإجمالي، وفي بعض البلدان التي تتصف بأن المؤشرات الاقتصادية فيها أسوأ من ذلك أصبحت فئـات السكان الفقيرة أكثر فقراً[2].

ب ـ أثر النمو السكاني في الاستهلاك:

يرى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعنـي وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات علىالمسيرة التنموية للمجتمع.

كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب الداخلي المتنامي عليها.

أما فيما يخص الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول: إن النمو السريع في عدد السكان يزيد من هـذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضاً، إذ إن زيادة عدد أفراد المجتمع (أي مجتمع) تعني زيادة في الطلـب على الطرقات والمدارس والمعلمين والخدمات الصحية... إلخ..

جـ ـ تأثير النمو السكاني في الاستثمار:

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلباً على عملية التنمية من خلال تأثيره السـلبي فـي الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار وعليـه فإن النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائماً تخصيص جزء أكبر من الدخول للاسـتهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، هذا من ناحية أولى.

أما من ناحية ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاسـتثمار مـن خـلال توجيـه

[1] Employment Growth, And Basic Needs, A One World problem, Geneva 1976, p. 23.
[2] Repot On the World Social Situation, UNO, CN-5 527, Res., I-ST-/ESA/ 24, P/46-48.

مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد).

وبالنتيجة نرى أن مجموعة المفكرين أنصار الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

الاتجاه الثاني:

يرى في النمو السكاني عملاً ذا تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملاً من عوامل دفع حركة التنمية قدماً للأمام وليس العكس استناداً إلى ما يلي:

- النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائماً بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.
- في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.
- إن النمو السكاني يعني نمواً في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي إذ يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحياناً تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.
- في الفكر الاقتصادي. نرى العديد من المفكرين الذين يؤيدون هذا الاتجاه ولا يرون في الزيادة السكانية عاملاً معرقلاً للتنمية منهم على سبيل المثال[1] آرثر كينغ إذ يقول: إن الطلب على القوة العاملة هو الذي يحدد عدد السكان.

كما أن المفكر المعروف هانسون ايفن يرى أن النمو السكاني سبب في التقدم الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً من وجهات نظر لكل من المفكر العربي الكبير ابن خلدون وللأستاذ الدكتور عارف دليلة عند بحثنا لمقولة النمو السكاني؛ والتي لا ترى في هذا النمو عاملاً معرقلاً للتنمية

[1] د.مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري ـ المرجع السابق، ص٢١٥.

فيما إذا هيأت لهذا النمو عوامل ومقدرات المشاركة فيها.

لقد أكدنا سابقاً وأكثر من مرة أن الإنسان هو صانع التنمية وجاني ثمارها فلا تنمية اقتصادية أو اجتماعية بمعزل عن العامل البشري بفكره وساعده، وهذه الفكرة إنما تستند إلى حقيقة الدور الأساسي للإنسان في بناء المجتمعات البشرية، فدون العامل البشري لا وجود لمجتمع أو لاقتصاد أو لتنمية...

إننا وفي هذا المجال نؤيد هذا الاتجاه الثاني ولا نرى في الزيادة السكانية عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية إذا ما استطاعت عملية الإنتاج الإجتماعي في المجتمع المعني استيعاب هذه الزيادة وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عملية التنمية إلى الأمام، وبذلك رداً لما يحاول أن يعممه بعض المفكرين (أنصار الاتجاه الأول) من خطر للزيادة السكانية على عملية التنمية.

إن مثل هؤلاء ينظرون إلى الزيادة السكانية كعامل يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، وكان من الأجدر بهم أن ينظروا إلى الزيادة السكانية كعامل رئيسي في زيادة قوة العمل وزيادة المشاركة في عملية الإنتاج الاجتماعي ودفع حركة التنمية قدماً إلى الأمام.

إن الزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

إن أكبر دليل واقعي على عدم التأثير السلبي للنمو السكاني في عملية التنمية بمؤشراتها الإجمالية، إذا ما استطاعت عملية الإنتاج الاجتماعي استيعاب هذه الزيادة وضمان مشاركتها في البناء التنموي (والذي نعدّه واحداً من أهم النتائج الأساسية لبحثنا هذا). تعد تجربة قطرنا العربي السوري في مرحلة عقد السبعينات، فعلى الرغم من بلوغ نسبة الزيادة السكانية في نهاية هذه المرحلة ٣٩٫٥% بالمقارنة مع سنة الأساس حقق كل من الناتج الاجتماعي الإجمالي والصافي نسبة زيادة بلغت على التوالي ١٥٧% و١٦٤%؛ وبالأسعار الثابتة بالمقارنة مع سنة الأساس ١٩٧٠ حيث كانت هذه الزيادات في ظل نسبة زيادة في مجمل التكوين الرأسمالي بلغت ٣٤٠% محسوبة وفق أسعار عام ١٩٨٥ الثابتة بالمقارنة مع سنة الأساس.

وهذا ما يؤكد - ودون أدنى مجال للشك - وجهة نظرنا المذكورة أعلاه.

إن دراستنا الآنفة الذكر تناولت قضايا العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. أما فيما يخص آلية هذه العلاقات وديناميكيتها في بلدنا الحبيب سورية فهذا موضوع محور بحثنا التالي "دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥".

ثانياً: دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥:

كنا قد تحدثنا سابقاً عن العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، وأشرنا أكثر من مرة إلى طبيعة الدور الذي يمارسه العامل البشري على المسيرة التنموية للمجتمعات بمراحلها المختلفة ومعطياتها المتباينة.

والآن ونحن بقصد البدء بالدراسة التحليلية للواقع السكاني والتنموي في سورية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ لا بد لنا أن نشير إلى ضرورة لحظ وتدقيق العلاقات المتبادلة فيما بين مؤشرات النمو الاقتصادي وحركة المتغيرات السكانية في الفترة المذكورة، لما لهذا الأمر من أهمية علمية وعملية كبيرة كونها تشكل المنطلق الصحيح في تطوير منهجية التخطيط في القطر ليصبح أكثر شمولية ودقة وأكثر ارتباطاً مع متطلبات التنمية.

من ناحية أولى يمكن القول: إن تحليل الواقع الديمغرافي لسورية على امتداد ربع قرن من الزمن ١٩٧٠-١٩٩٥ يقدم لنا صورة واضحة عن طبيعة التغيرات السكانية المعاصرة لمجتمعنا والتي لم تعد سراً على أحد إن قلنا: إن الزيادة السريعة والمتسارعة للسكان تعد أبرز سماتها.

أما من ناحية ثانية فإن دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها معطيات الحسابات الاقتصادية القومية لقطرنا خلال الفترة المدروسة تقودنا إلى نتيجة لم تعد خافية على أحد أيضاً ألا وهي **أن سورية وخلال ربع قرن من الزمن ١٩٧٠-١٩٩٥ قد قطعت أشواطاً كبيرة على مسار التنمية**.

وعلى الرغم من قصر الحقبة الزمنية موضوع البحث يمكن القول: إن قطرنا وعلى الرغم من ضخامة الأعباء الملقاة على كاهله حقق قفزات تنموية قلما نجدها بين مجموعة بلدان العالم الثالث.

مما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي المذكور والقفزات التنموية آنفة الذكر لم تأتِ من قبيل المصادفة العارضة، وليست هبة الطبيعة لهذه الرقعة من الأرض وإنما هي في جوهرها **نضال شعب حي صمم على البقاء والاستمرارية وإثبات الذات، وعلى العطاء والتضحية كان قطامه.**

من هنا ومن الحقائق الآنفة الذكر تتعاظم أعباء المستقبل إذ إن الواقع يؤكد إمكانية تحقيق القفزة التنموية؛ ولكن الصعوبة تكمن في المحافظة عليها وجعلها قاعدة للقفزات التالية.

إن عودة سريعة للأسس النظرية التي بدأنا بها هذا البحث وبشكل خاص المفهوم المعاصر للتنمية وعلاقة السكان بالتنمية تجسد الأعباء المستقبلية على أبناء شعبنا من خلال الحفاظ على مستويات التنمية المتحققة والارتقاء بها قدماً إلى الأمام وعدم جعل الزيادات السكانية الحالية والممكنة في المستقبل عاملاً معرقلاً للتنمية، مستهلكاً للثروة الاجتماعية وللزيادات المحتملة فيها.

إننا هنا وفي هذا المجال نريد أن نسجل تأكيدنا ـ ودون أي تردد ودون أدنى مجال للشك، أن الزيادات

السكانية المتحققة في القطر ما هي إلا نتيجة مباشرة وأولية للتحسن العام في الوضع الاقتصادي وما ترافق مع ذلك من نمو في الدخل القومي واتساع نطاق الخدمات الصحية وازدياد الوعي الصحي بصورة ملحوظة وغير ذلك من العوامل المرافقة لعملية التنمية والناتجة عنها في آن واحد؛ بحيث يمكننا القول: إن ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية ارتفاعاً كبيراً هو واحد من أهم مفرزات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن الآثار السلبية أو الإيجابية لهذه الزيادة.

وهكذا نجد أنفسنا الآن أمام تساؤل كبير يمكن اعتبار الإجابة عليه هدف أساسي من أهداف بحثنا هذا يتمحور حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية في سورية خلال الفترة موضوع البحث وإذا ما كانت الزيادة السكانية التي يتسم بها وضعنا الديمغرافي والتي أشرنا إليها آنفاً تعد عاملاً ذا تأثير إيجابي على التنمية أم على العكس من ذلك؟؟.

إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل ممكنة بعد دراسة واستعراض ما يلي:

- **التغيرات الكمية والنوعية** لسكان القطر العربي السوري خلال فترة الدراسة والعلاقات المتبادلة فيما بينها.
- **التغيرات الكمية والنوعية** لسكان القطر وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظراً لكثرة هذه التغيرات (الكمية والنوعية) وعدم إمكانية الباحث الإحاطة بها جميعها ومعرفة تأثيراتها المتبادلة وذلك لخضوعها لأكثر من قانونية واحدة أو ضابط منفرد سوف نحاول إلقاء الضوء على أهمها خلال فترة الدراسة مستندين بذلك إلى معطيات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء العائدة للفترة نفسها وبعض المراجع الأخرى.

أولاً: التغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر العربي السوري خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ والعلاقات المتبادلة فيما بينها:

أ ـ معدل الزيادة السنوية للسكان:

هذا المؤشر (المعدل) أحد أهم المتغيرات الديمغرافية التي تنعكس آثارها في حركة كل من الظواهر السكانية والاقتصادية في آنٍ واحد. فمعدل الزيادة السكانية يؤثر بشكل أساسي في حجم القوة البشرية والقوة العاملة، وإمكانية تأمين حاجات الأنشطة الاقتصادية للأيدي العاملة (تحديد عرض قوة العمل في سوق العمل)، في حين أن تزايد السكان من جهة أخرى يرتب التزامات عديدة ومتنوعة على الفعاليات الاقتصادية المختلفة تتمثل في ضرورة تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية المتزايدة للمواطنين.

ويتميز القطر العربي السوري بارتفاع وتائر النمو السكاني فيه. ومنذ الاستقلال وتحديـداً فـي بدايـة الخمسينيات بدأ معدل النمو السكاني بالارتفاع حوالي ٢,٥% إلى أن وصل إلى ٣,٢٨% فـي أواسـط الستينات، وارتفع مع بداية السبعينيات إلى ٣,٦٢% ثم إلى ٣,٣٦% في عام ١٩٨٠، واستمر بالارتفاع ٣,٣٨% عام ١٩٩٠ وإلى ٣,٣٧% عام ١٩٩٤ حيث يمكن اعتبار هذه المعدلات من أكبر وتائر النمو السكاني في العالم.

إن النتيجة المباشرة لهذه المعدلات المتسارعة للنمو السكاني في سورية هي التضاعف في عدد السكان في فترات زمنية متقاربة (كل ٢٠ سنة) تقريباً، فقد ازداد عدد سكان القطر من ٢,٩٤٩,٨١٥ نسمة عام ١٩٤٥ إلى ٥,٦٣٤,٢٦٣ نسمة عام ١٩٦٥ أي بزيادة قدرها ٩١% عن عـام ١٩٤٥. كمـا أكـدت إحصائيات عام ١٩٨٥ أن عدد سكان القطر آنذاك بلغ ١٠,٣٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً أي بنسبة زيادة عن عام ١٩٦٥ مقدارها ٨٢,٨%. أما في منتصف عام ١٩٩٥ بلغ عدد السكان ١٤,١٥٣,٠٠٠ نسـمة أي بزيادة نسبتها ٣٧,٤% عن عدد السكان في عام ١٩٨٥ أي خلال عشر سنين فقط[١].

هذا ويمكن رد الأسباب المباشرة لهذه الزيادة الكبيرة في عدد سكان القطر وفي الفتـرات المـذكورة أعلاه إلى ما يلي:

١ـ انخفاض معدل الوفيات وبشكل خاص معدلات وفيات الأطفـال والرضـع. تؤكـد الإحصـائيات الديمغرافية في القطر أن معدل وفيات السكان بشكل عام انخفض من ١٥,٢ بالألف عـام ١٩٧٠ إلـى ٨,٤ بالألف في بداية الثمانينيات، وتابع انخفاضه إلى أن وصل عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥ بالألف.

أما فيما يخص معدل وفيات الرضع فإنه انخفض من١٢٢ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٥٥ بـالألف عـام ١٩٧٩، وتابع انخفاضه إلى أن وصل إلى ٣٣ بالألف عام ١٩٩٠ وهذا المعدل أقل بكثير من معـدل وفيات الرضع في البلدان النامية ٩٢ بالألف، ولكنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمثيله في البلدان المتقدمة ١٦ بالألف.

إن هذا الانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع في القطر يعد مؤشراً لا لبس فيه عن مدى الرعايـة والاهتمام التي لقيتها وما زالت تتلقاها الأمومة والطفولة منذ عقدين ونصف من الزمن. وهـذا بـدوره أيضاً يعد انعكاساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي للقطر خلال الفترة المذكورة.

٢ـ ارتفاع معدل الولادات وعدم مسايرتها الانخفاض في معدلات الوفيات بشكل عام مـع ضـرورة الإشارة إلى ميل هذا المعدل للانخفاض خلال فترة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يبقى واحداً من

[١] المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام ١٩٧٠-١٩٩٥.

معدلات المواليد المرتفعة في العالم.

تشير الإحصائيات إلى أن معدل الولادات لسكان القطر بلغ عام ١٩٧٠ /٤٨/ بالألف، وانخفض عـام ١٩٨٠ إلى ٣٩,٥ بالألف، وتابع انخفاضه حتى وصـل عـام ١٩٩٥ إلـى ٣٣,٧ بـالألف، وهـذه الإحصائيات تؤكد ما ذكرناه أعلاه عن ميل معدل المواليد في القطر إلى الانخفاض خلال الربع قـرن الأخير ولكنها في الوقت نفسه تؤكد ارتفاعه إذا ما قورن بوسطي معدل الولادات في البلدان النامية ٣٠ بالألف أو بوسطي معدل الولادات في البلدان المتقدمة ١٣ بالألف.

وإننا وبعد استعراض واقع معدلات الزيادة السنوية الطبيعية لسكان القطر خلال الربع قرن الماضـية نتعود لنؤكد أن هذه الزيادة ما هي إلى نتيجة حتمية من نتائج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قادت في مجتمعنا إلى تحسن الوضع الصحي للمواطنين مما قاد إلى تخفيض معدلات الوفيات خفضـاً كبيراً خلال الفترة المدروسة/ أما فيما يخص معدل الولادات فإن أغلب الباحثين الديمغرافيين يؤكـدون أنه ومع تقدم المجتمع خطوات على طريق التنمية تنخفض معدلات الوفيات بسرعة أكبر من معـدلات المواليد نظراً لارتباط الأخيرة بجملة من العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية. وهذه العوامل لا تتغير إلا مع تقدم المجتمع أشواطاً بعيدة على مسار التنمية، وهذا ما يؤكده واقعنا الـديمغرافي الـذي سـبق شرحه (ميل معدلات المواليد إلى الانخفاض مع تطور مستوى قطرنا التنمـوي وانخفاضـه مـن ٤٨ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٣٣,٧ بالألف عام ١٩٩٥).

ب ـ معدل الخصوبة السكانية:

يعد هذا المعدل من أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة الحركة الطبيعية للسكان من خلال تأثيره المباشر في معدل الولادات. ويتميز القطر العربي السوري أيضاً بارتفاع معدل الخصوبة السكانية فيـه علـى الرغم من ميل هذا المعدل إلى الانخفاض وبشكل ملحوظ ومتفاوت خلال الخمـس والعشـرين سـنة الماضية كنتيجة حتمية أو انعكاساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده القطـر خـلال الفتـرة المذكورة وتقدمه أشواطاً على طريق المسيرة التنموية. الجدول التالي يبين لنا الانخفاض المستمر فـي معدلات الخصوبة لسكان القطر خلال فترة الدراسة مستندين في إعداده إلـى معطيـات المجموعـات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والعائدة للفترات نفسها، والمبنية على نتائج بحـث الخصوبة السوري عام ١٩٧٨ وكذلك نتائج المسح الديمغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣.

إن نظرة سريعة إلى معطيات الجدول أعلاه تظهر لنا الميل المستمر لمعدل خصوبة سكان القطر نحو الانخفاض، وإن كان هذا الانخفاض بطيئاً في المرحلة ١٩٧٠-١٩٨١ بنسبة ١٢,٨٢% بالنسبة لسـنة الأساس فإن انخفاضه كان كبيراً خلال الفترة التالية ١٩٨١-١٩٩٣؛ إذ بلغ هذا الانخفاض مـا نسـبته

٣٧,٩٤% بالنسبة لعام ١٩٨١ وما نسبته ٤٥,٨٩% بالنسبة لسنة الأساس أي ما يعادل النصف تقريباً. أما فيما يخص العوامل المؤدية لظاهرة **انخفاض معدل الخصوبة** بالنسبة لسكان قطرنـا خـلال فتـرة الدراسة فإنه من الممكن **حصرها في مجموعتين أساسيتين**:

معدلات الخصوبة العمرية لكل ١٠٠٠ امرأة للفترة ١٩٧٠-١٩٩٣

السنوات	معدل الخصوبة الكلية	مقدار التغير من سنة الأساس ١٩٧٠	نسبة التغير في معدل الخصوبة بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٠	مقدار انخفاض معدل الخصوبة بالنسبة للفترة السابقة
١٩٧٠	٧,٨	-	-	-
١٩٧٨	٧,٥	- ٠,٣	-٣,٨٤%	-٣,٨٤%
١٩٨١	٦,٨	- ١	-١٢,٨٢%	-٩,٣٣%
١٩٩٣	٤,٢٢	- ٣,٥٨	-٤٥,٨٩%	-٣٧,٩٤%

***: المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢ المكتب المركزي للإحصـاء، الجمهوريـة العربيـة السورية، ص٥٤.**

المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، ص٦٢.

المجموعة الأولى: العوامل الاقتصادية:

يمكن التماس تأثير العامل الاقتصادي في الخصوبة السكانية في القطر وخلال فترة الدراسة من خـلال تقسيم الأسر إلى مجموعتين أساسيتين، وذلك وفق مؤشر الدخل.

١- بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود: إن تدني مستوى الخصوبة لدى هذه المجموعة من الأسر ناتج عن شدة معاناتها من ظاهرة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار وما ينتج عنها من تآكل في دخولها وضعف في قواها الشرائية بحيث أصبحت عملية زيادة عدد أفرادها أمراً غير مستحب ويحمل في طياته الكثير من الأعباء المالية يصعب عليها تحملها، وهذا ما نراه على أرض الواقـع ونتيجـة الممارسة اليومية.

٢- بالنسبة للأسر ذات الدخل غير المحدود: إن هذه المجموعة من الأسر قادرة على أن تعكس الآثار التضخمية على غيرها، وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ انخفاض معدل الخصوبة السكانية لديها ونتيجة تحسن مستواها المعاشي وزيادة مدخوليتها، وذلك من خلال التأثير غير المباشر والسلبي

لزيادة الدخل في الخصوبة (عن طريق التعليم والصحة).

المجموعة الثانية: العوامل الاجتماعية:

وهي كثيرة نذكر منها:

١ ـ ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض نسبة الأمية:

تشير إحصاءات وزارة التربية[١] إلى أنه خلال فترة الدراسة ١٩٧٠-١٩٩٥ قد ازداد عدد مدارس القطر من ٦٩٨١ مدرسة عام ١٩٧٠ إلى ١٥٧٩١ عام ١٩٩٥ أي بنسبة وقدرها ١٢٦%، كما ازداد عدد الطلاب ما قبل المرحلة الجامعية من ١٢٨٢٤٣٥ طالباً عام ١٩٧٠ إلى ٣٦٩٨٢٩٧ طالباً عام ١٩٩٥، وبنسبة زيادة قدرها ١٨٨,٣%. كما ازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية بنسبة ٤٤١% في عام ١٩٩٥ عن فترة الأساس.

كما شهدت فترة الدراسة ١٩٧٠-١٩٩٥ نشاطاً واسعاً من قبل الدولة والمجتمع موجهاً لمحو الأمية مما قاد إلى تخفيض نسبتها من ٥٣% عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٥% عام ١٩٩٥.

هذا وتشير الإحصائيات نفسها إلى أن موازنة التربية ارتفعت نسبتها من الموازنة العامة للدولة من ٧,٢٧% عام ١٩٧٠ إلى ١١,٢٦% عام ١٩٩٥ أي ما يعادل ٣,٩٩% زيادة عن سنة الأساس.

إن هذه المؤشرات كافة وإن دلت على شيء فهي تدل على القفزة النوعية والكمية التي حققها قطرنا في مجال التعليم ونشره بين أفراد المجتمع مما أثر تأثيراً كبيراً وواضحاً في معدل الخصوبة. وساعد على تخفيضه إذ إنه وعلى الرغم من ارتباط الخصوبة في مجتمعنا بالكثير من العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية إلا أنه يمكننا التماس التأثير السلبي للتعليم فيها حيث قدرت الخصوبة في قطرنا بـ ٨,٦ للأميات وبـ ٤,٣ للملمات وكذلك بـ ٣,٤ لحملة الشهادة الابتدائية فما فوق.

٢ـ زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن من أهم المتغيرات الاجتماعية التي حصلت في قطرنا خلال فترة الدراسة وساهمت ـ إلى حد كبير ـ في تخفيض معدل الخصوبة كانت زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

فالمرأة اليوم في مجتمعنا تختلف نوعياً عن المرأة التي عهدناها قبل خمس وعشرين سنة فهي لم تعد مجرد حاضنة أو مخلوقاً تنحصر وظيفته الاجتماعية داخل جدران المنزل، بل على العكس من ذلك

[١] وزارة التربية في ظل الحركة التصحيحية ١٩٧٠-١٩٩٥، منشورات وزارة التربية ١٩٩٥، ص١٧.

فهي اليوم وبالإضافة إلى ضلوعها بدور الأم والمربية تنطلق من عزلتها تحطم قيود الجهل والتسلط لتضع يدها بيد الرجل مساهمة معه في البناء والتنمية، بحيث أصبحنا نرى مشاركتها واضحة وجلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية في مجتمعنا.

هذا ويمكن التماس زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية من خلال معطيات المجموعات الإحصائية. إذ تشير هذه الإحصاءات إلى أنه وفي عام ١٩٩١ مثلاً قد بلغت نسبة الإناث من مجموع القوة البشرية ٤٨% تقريباً. أما نسبتهم من مجموعة قوة العمل المشتغلة ١٦,٦% وهو ما يشكل ١٨% من مجموع قوة العمل وبشكل عام فهي أكبر بكثير إذا ما قورنت بإحصاءات سنة الأساس.

إن لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تأثيراً كبيراً وسلبياً في معدل الخصوبة ويمكن اعتباره عاملاً هاماً من جملة العوامل التي أدت إلى انخفاض هذا المعدل في بلدنا في الفترة المدروسة.

٣- نشر الوعي والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي: وما ينتج عنه من تأخير في سن الزواج وتباعد الحمولات:

الخصوبة عامل شديد الحساسية والارتباط بمستوى التعليم والثقافة بحيث يمكن التماس التأثير السلبي للتعليم في الخصوبة من خلال الإحصاءات التي أجريت على الجنس الأنثوي في قطرنا والتي تؤكد أن معدل الخصوبة يبلغ ٨,٦ تقريباً بالنسبة للأميات، وهو أقل بنسبة كبيرة ٣,٤ بالنسبة لحملة الشهادة الابتدائية فما فوق.

ونشر العلم والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي يؤثر سلباً في الخصوبة بعدة طرق منها:

أ - تأخر سن الزواج: إن التزام الأنثى بمؤسستها التعليمية يقف عائقاً أمام زواجها المبكر وما يستتبعه من إنجاب الأطفال مما يعمل على التقليل من عدد مواليدها.

ب - تباعد الحمولات: إن المرأة المتعلمة الواعية تدرك أهمية ترك مدة زمنية كافية لتربية الطفل وترميم وضعها الفيزيولوجي والصحي بين الحمل والآخر، وهذا أيضاً له بالغ الأثر في التقليل من عدد حالات الولادة لديها، هذا ويمكن اعتبار عملية نشر الوعي والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي أحد العوامل الرئيسة التي قادت إلى تخفيض معدل الخصوبة خلال فترة الدراسة في قطرنا إذ تؤكد

إحصاءات وزارة التربية[1] أن نسبة الإناث من مجموع الطلاب في مراحل التعليم مـا قبـل الجـامعي المختلفة قد ارتفعت من ٣٢,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٤٦% عام ١٩٩٥، إذ يمكن اعتبار هذه الزيادة أحـد العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية لدينا من حوالي ٧,٨ عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٤,٢ عام ١٩٩٣[2].

كما أن الإطلاع على معطيات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصـاء فـي الجمهورية العربية السورية خلال فترة الدراسة، تؤكد **التأثير المباشر والسلبي** لعملية نشـر الـوعي والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي في معدل الخصوبة وبمعدلات تختلف تبعاً للحالة التعليميـة للأنثـى، فعلى سبيل المثال[3] وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ بلغت معدلات الخصوبة العمرية الكلية لكـل ١٠٠٠ امرأة ووفقاً لحالتها التعليمية على الشكل التالي:

أمية ٨,٦ ملمة ٤,٣، حاملة للشهادة الابتدائية فأكثر ٣,٢.

وهذا ما يؤكد وجهة نظرنا المذكورة أعلاه.

كما أن الاطلاع على المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في الجمهوريـة العربية السورية خلال فترة الدراسة يضعنا أمام تساؤل لا بد من الإجابة عنه:

بعد استعراضنا لمجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت سلباً في معدل الخصوبة العـام لسكان قطرنا وقادت إلى تخفيضه من ٧,٨ عام ١٩٧٠ إلى ٤,٢ عام ١٩٩٣، وكانت وكما ذكرنا سابقاً نسبة الانخفاض في عام ١٩٨١ هي ٩,٣٣% عنه في سنة الأساس ١٩٧٠، وكـذلك انخفضـت هـذه النسبة عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع عام ١٩٨١ بمقدار ٣٧,٩٤% أفلا يحـق لبعضـهم طـرح التسـاؤل الموضوعي التالي المتمحور حول كيفية تفسير التزايد المستمر في عدد سكان قطرنا رغـم انخفـاض معدلات الخصوبة الآنفة الذكر؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في معرفة التركيبة الديمغرافية لسكان قطرنا (توزع السـكان تبعـاً لفئات الأعمار) وكذلك آلية تحقيق النمو السكاني لدينا، فالزيادة المستمرة في عدد السكان لدينا الحاصلة

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص١٩.

[2] المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصـاء للأعـوام ١٩٩٢ ص٥٤ و١٩٩٦، ص٦٢.

[3] المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٢ ص٥٤.

رغم الانخفاض المستمر في معدل الخصوبة مردها سببين اثنين:

١- ارتفاع نسبة الشباب في الهرم السكاني مما يؤدي إلى ارتفـاع معـدل الـولادات حيـث تشـير الإحصاءات مثلاً إلى أنه وفي منتصف عام ١٩٩٥ بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عـن ٤٥ سنة هي ٨٧,٧٣% من إجمالي عدد السكان.

٢- الانخفاض المستمر في معدل الوفيات وبشكل خاص وفيات الأطفال والرضع إذ إننا أشرنا إلى هذا الانخفاض آنفاً وأكثر من مرة تحت تأثير التطور السريع والمتسارع للخـدمات الصـحية فـي مجتمعنا.

وخلاصة لما ذكر أعلاه يمكن التوصل إلى نتيجة تبين تطور الحركة الديمغرافية لسكان قطرنـا مـن منظور عددي على الشكل التالي:

إن معدل النمو السكاني في سورية في السنوات المقبلة سيستمر على حاله مرتفعاً، وإن العمـل علـى تخفيضه يتوقف بالدرجة الأولى على تخفيض معدل الخصوبة السكانية، بل ويمكن القول أيضاً: إن هذا المعدل (معدل النمو السكاني) سيبقى مرتفعاً وإن استمرت معدلات الخصوبة السكانية بالانخفاض ما لم تبلغ معدلات الوفيات حدودها الدنيا القصوى، عندها فقط يستطيع الانخفاض في معـدل الخصـوبة أن يؤثر سلباً في معدل النمو السكاني فيخفضه.

جـ ـ مؤشرات القوة البشرية والقوة العاملة:

بداية إذا ما أردنا التعريف بهذه المؤشرات نقول: إن القوة البشرية كمفهوم ديمغرافي يشير إلى مجموع السكان القادرين على العمل وهم في سن العمل، وفي الجمهورية العربية السورية يشير هذا المفهوم إلى فئات السكان الواقعة أعمارهم بين ١٠ سنوات وحتى ٦٠ سنة والقادرين على العمل.

أما مفهوم قوة العمل فهو يشير إلى جميع الأفراد في سن العمل الذين يعرضون قوة عملهم في سـوق العمل بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل، واستناداً لما ذكر وعنـد تطبيـق هـذه المؤشرات على سكان القطر نلاحظ تأثيراً كبيراً يمارسه النمو السكاني عليها، وهذا التأثير يحمل للوهلة الأولى طابعاً انسيابياً طردياً ولكن عند تحليله نراه يأخذ طابعاً آخراً (دراماتيكياً)[١] يستدعي الوقوف عنده وتحليله ولإيضاح هذه الفكرة نورد معلومات الجدول التالي:

[١] د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري: المرجع السابق، ص٢٢٣-٢٢٤.

السنة	عدد السكان ١	القوة البشرية ٢	قوة العمل ٣	٢/١%	٣/١%	٣/٢%
١٩٧٠	٦٣٠٤	٣٥٤٣	١٧٤٨	٥٦,٢	٢٧,٧	٤٩,٣٣
١٩٧٧	٦٩٥٠	٤٤٣٥	١٦٧٩	٦٣,٨	٢٤,١	٣٧,٨٥
١٩٧٨	٨٤٠٢	٥٥٦٦	٢٠٢٤	٦٦,٢	٢٤,٠٨	٣٦،٣٦
١٩٧٩	٨٧٢٣	٥٧١٣	٢١٧٤	٦٥,٤	٢٤,٩	٣٨,٠٥
١٩٨٣	٩٦٢٨	٦٣٤٨	٢٣٢٣	٦٥,٩	٢٤,١	٣٦,٥٩
١٩٨٩	١١٧١٩	٨١١٢	٣٠٧٨	٦٩,٢	٢٦,٢	٣٧,٩٤
١٩٩١	١٢٥٢٩	٨٦٩٥	٣٤٨٦	٦٩,٣	٢٧,٨	٤٠,٠٩
١٩٩٥	١٤١٨٦	٩٤٨٢	٣٩٣٠	٦٦,٨	٢٧,٧	٤١,٤٤
معدل النمو بالنسبة لسنة الأساس ١٩٩٥/١٩٧٠ × ١٠٠	٢٢٥%	٢٦٧%	٢٢٤%			

***المصدر: المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لفترات ١٩٧٠-١٩٩٥.**

إن تحليل معطيات الجدول السابق تظهر لنا النتائج التالية:

١- **وجود علاقة طردية مباشرة بين كل من ازدياد** عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل حيث كان معدل النمو الإجمالي بالنسبة لسنة الأساس على التوالي ٢٢٥%-٢٦٧%-٢٢٤%.

٢- **فيما يخص القوة البشرية لسكان القطر فمن الملاحظ** أنها تنمو بوتائر عالية وأكثر بكثير من معدل نمو السكان إذ إن معدل نموها في عام ١٩٩٥ كان ٢٦٧% بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٠ في حين كان معدل النمو السكاني في العام نفسه بالنسبة لسنة الأساس ٢٢٥%.

كما أن تتبع معطيات الجدول آنف الذكر تظهر لنا القفزة الكبيرة التي حققها مؤشر القوة البشرية بالنسبة لعدد السكان إذ إن نسبة هذه القوة إلى عدد السكان قد ارتفع ما مقداره ١٠,٦% خلال خمس وعشرون سنة فقط من ٥٦,٢% عام ١٩٧٠ إلى ٦٦,٨% عام ١٩٩٥، ومهما كانت أسباب هذا النمو السريع للقوة البشرية فإنه يمثل زيادة أعداد الداخلين في سن العمل بشكل كبير. وهذه الزيادة ذات تأثيرات سلبية وإيجابية بآن واحد في المسيرة التنموية في القطر، فهي (الزيادة) إيجابية كونها تمثل زيادة في احتياطي القوة العاملة في القطر، ومن ثم إمكانية الاستمرار في عملية البناء التنموي بسواعد وطنية، وهي سلبية كونها تزيد الأعباء على الدولة والمجتمع من حيث كونها تتطلب تخصيص الكثير من الثروة الاجتماعية في سبيل تأهيلها ورعايتها وتأمين فرص العمل لها.

٣- **إن رصد مؤشر قوة العمل ومقارنته مع مؤشرات القوة البشرية** وعدد السكان يظهر لنا الطابع الدراماتيكي الذي أشرنا إليه أعلاه، والذي يميز خاصية تطور الحركة السكانية في القطر خلال فترة الدراسة إذ إن قوة العمل في عام ١٩٧٠ كانت تمثل ما نسبته ٢٧,٧% من إجمالي عدد السكان ومنذ أواخر السبعينيات وحتى أواخر الثمانينيات انخفضت هذه النسبة إلى حوالي ٢٤%،

ومن ثم عادت إلى الارتفاع حتى وصلت إلى النسبة التي كانت عليها في سنة الأساس ٢٧,٧% في النصف الأول من التسعينيات.

هذا وتبدو هذه الفوارق أكبر إذا ما قورن تطور قوة العمل في القطر خلال فترة الدراسة مع تطور القوى البشرية إذ إنه وفي عام ١٩٧٠ شكلت قوة العمل ما نسبته ٤٩,٣٣% من القوة البشرية، وانخفضت هذه النسبة منذ أواخر السبعينيات حتى أواخر الثمانينيات انخفاضاً كبيراً حيث بلغت أدنى معدلاتها في عام ١٩٧٨ إلى ٣٦,٣٦% أي بنسبة انخفاض قدرها ١٢,٩٧%، ثم عادت وارتفعت في النصف الأول من التسعينيات إلى أن وصلت عام ١٩٩٥ إلى ٤١,٤٤%.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة قوة العمل من القوة البشرية في النصف الأول من التسعينيات إلا أن أفضل معدلاتها ٤١,٤٤% يبقى أقل بكثير منها في دول العالم المتقدم ٥٠% تقريباً، هذا ويمكن **رد هذا الانخفاض في نسبة قوة العمل إلى القوة البشرية في القطر خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٩ لعدد كبير من العوامل أهمها**:

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية الزيادة في فرص العمل الجديدة.
- ارتفاع نسبة الطلاب المتابعين لتحصيلهم الثانوي والجامعي بالمقارنة مع سنة الأساس، فعلى سبيل المثال تشير إحصاءات وزارة التربية إلى أن عدد طلاب المرحلة الثانوية في عام ١٩٧٠ بلغ ٧٩٤٩٤ طالباً، وارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٨ إلى ٢٥٠٣٩٣ طالباً أي بنسبة زيادة وقدرها ٢١٤,٩% عن سنة الأساس. وإذا ما قارنا تطور عدد طلاب المرحلة الجامعية خلال الفترات نفسها لتوصلنا إلى النتيجة ذاتها.

أما فيما يخص الزيادة في نسبة قوة العمل من القوة البشرية في النصف الأول من التسعينيات فإن مردها هو زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترات السابقة، إذ إن نسبة النساء في قوة العمل لدينا قد ارتفعت من ١٥,٨% في الثمانينيات إلى ١٨,٠١% في عام ١٩٩١.

كما أنه وعلى سبيل المثال أيضاً وبقصد تأكيد ما ذكرناه تشير الإحصاءات إلى أن عدد النساء العاملات في القطاع العام في عام ١٩٩١ بلغ ١٦٩٤٤٢ أنثى، وارتفع هذا الرقم إلى أن وصل في مطلع عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٧٠٢٣ أنثى، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٢,١٧%.

كل هذا يؤكد حقيقة زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ويعود بالنتيجة إلى رفع نسبة قوة العمل من القوة البشرية خلال الفترات المذكورة.

٤- **إن رصد تغيرات قوة العمل خلال فترة الدراسة وعلى الرغم من علاقتها الطردية** بكل من حجم

السكان والقوة البشرية يؤكد حقيقة هامة مفادها أن قوة العمل لا تتأثر فقط بالعوامل الديمغرافيـة، وإنما هناك تأثيراً لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية عليها إذ إن قوة العمل ونسبتها إلـى القوة البشرية أو عدد السكان تتوقف - إلى حد ما - على مستوى تطور المجتمـع وإمكانياتـه الاقتصادية (فرص العمل الجديدة، معدلات النمو الاقتصادي... إلخ) من ناحية أولى، وكذلك على مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه المجتمع (وجهة نظره عن عمل المرأة التعليم والتأهيـل... إلخ) من جهة ثانية.

٥- **إن تحليلنا السابق لمقولة قوة العمل قد تم رصدها من الناحية الكمية فقط** لذا نرى أنه لا بد من الإشارة هنا إلى التغيير النوعي في قوة العمل لدينا، إذ إن رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق نجاحات على طريق التنمية إنما يتوقف - وإلى حد كبير - على نوعية قوة العمل المساهمة في عملية الإنتاج الاجتماعي. فالزيادة الهائلة في عدد مدارسنا وطلابنا وخريجي المعاهد المتوسـطة والجامعات بمختلف فروعها والتطور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل لدينا (وهـذا مـا يؤكـده الواقع) لا بد أنه ساهم ويساهم في تغيير البنية النوعية لقوة العمل في مجتمعنا، وهذا ما كان لـه بالغ الأثر في تقدمنا أشواطاً على طريق التنمية المنشودة.

ثانياً: التغيرات الكمية والنوعية لسكان القطر وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من الطبيعي أن يكون لجملة التغيرات الديمغرافية في القطر والتي أشرنا إليها سابقاً تأثير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدراسة، ولتبيان طبيعة هذا التأثير ومدى سلبيته أو إيجابيته لا بد لنا من مقارنة بعض المعطيات السكانية الحاصلة خلال فترة الدراسة بجملة من المتغيرات الاقتصادية الإجمالية العائدة للفترات نفسها كما في الجدول التالي:

إن التمعن في معطيات الجدول الآنف الذكر يعطي تصوراً واضحاً عن تطور المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية في القطر خلال فترة الدراسة، إذ يمكن من خلالها التمييز بين ثلاث مراحل أساسية تميز عملية التطور هذه.

المرحلة الأولى: مرحلة عقد السبعينيات ١٩٧٠-١٩٨٠:

والتي تتميز بزيادة عدد السكان بنسبة ٣٩%، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ نمواً في جميع المؤشرات الاقتصادية الإجمالية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ضعفين ونصف ٢٥٧%. كما ازداد الناتج المحلي الصافي بأكثر من النسبة السابقة بقليل ٢٦٤%، وهذا ما قاد إلى ارتفاع نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي بنسبة ٨٥%، ومن الناتج الصافي بنسبة ٨٩% على الرغم من الزيادة السكانية المتحققة.

أما فيما يخص تكوين رأس المال الثابت فإن الزيادات فيه كانت واضحة أكثر ومقنعة جداً؛ حيث بلغت نسبة الزيادة في هذا المؤشر خلال الفترة ٣٤٠%، بحيث ازداد نصيب الفرد من إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة ٢١٦%، والآثار الإيجابية لمثل هذه الزيادة غنية عن الذكر والتعريف حيث كان لها بالغ الأثر على مؤشر الاستهلاك العائلي، إذ ازداد هذا الأخير بنسبة ١٥١% وكانت نسبة الزيادة بالنسبة للفرد الواحد ٨٠,٩%.

المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٠/١٩٩٧٠ %	١٩٩٠/١٩٩٨٠ %	١٩٩٥/١٩٩٠ %
عدد السكان في منتصف السنة (١٠٠٠) نسمة	٦٢٥٧	٧٣٨٠	٨٧٠٤	١٠٢٦٧	١٢١١٦	١٤١٨٦	%١٣٩	%١٣٩	%١١٧
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبأسعار ١٩٨٥ الثابتة (مليون ليرة سورية)	٢٧٩٦٥	٥٢١٤٥	٧٢٠٧٨	٨٣٢٢٥	٨٩٤٨٥	١٢٦١٠٦	%٢٥٧	%١٢٤	%١٤٠,٩
نصيب الفرد الواحد بـ (ل.س)	٤٤٦٩	٧٠٦٦	٨٢٨١	٨١٠٦	٧٣٨٦	٨٨٨٩	%١٨٥	%٨٩	%١٢٠,٣
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق م.ل.. أسعار ١٩٨٥	٢٦٤٥٢	٥٠٧٦٩	٦٩٨٣٧	٨٠٤٩٤	٨٦٠٠٤	١٢١٢٥٣	%٢٦٤	%١٢٣	%١٤٠,٩
نصيب الفرد الواحد بـ (ل.س)	٤٢٢٨	٦٨٧٩	٨٠٢٤	٧٨٤٠	٧٠٩٨	٨٥٤٧	%١٨٩	%٨٨	%١٢٠,٤
مجمل تكوين رأس المال الثابت بأسعار ١٩٨٥ الثابتة م.ل.س.	٣٨٥٧	١٠٣٩٠	١٧٠٠٦	٢٠٠١٦	١١٦٨٠	١٩٦٤٨	%٤٤٠	%٦٨,٦	%١٦٨
نصيب الفرد الواحد بـ (ل.س)	٦١٦,٤	١٤٠٧,٨	١٩٥٣,٨	١٩٤٩,٥	٩٦٤	١٣٨٥	%٣١٦	%٤٩,٣	%١٤٣,٦
الاستهلاك إلنهائي للشعب (استهلاك عائلي) بأسعار ١٩٨٥ الثابتة (م.ل.س)	١٩٧١٩	٣٥٤٧٩	٤٩٦٤٢	٥٤٦٥٠	٦٨٣٢٦	٨٥٨٥٧	%٢٥١	%١٣٧,٦	%١٢٥,٦
حصة الفرد من الاستهلاك النهائي (الاستهلاك العائلي) ل.س	٣١٥١,٥	٤٨٠٧,٤	٥٧٠٣,٣	٥٣٢٢,٨	٥٦٣٩,٣	٦٠٥٢,٢	%١٨٠,٩	%٩٨,٨	%١٠٧,٣
موازنة التعليم (ألف ل.س)	٢٥٧٤٤٧	٧١٤٣٥١	١٢٥٨٥٢٩	٣٢٦١٥٣٦	٥٦٦٠٣٨٦	١٢٨٣٩٩٧٦	%٤٨٨	%٤٤٩,٧	%٢٢٦,٨
حصة الفرد من موازنة التعليم (ل.س)	٤١,١٤	٩٦،٧٩	١٤٤,٥	٣١٧,٦	٤٦٧,١٨	٩٠٥,١١	%٣٥١	%٣٢٣	%١٩٣,٧

***: المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٦، ص٥٢٦، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٤٦.**

كما وتجدر الإشارة إلى أنه وفي هذه المرحلة بدأت الدولة بسياسة تنمية اجتماعية جديدة تتضمن العمل على تطوير الإنسان وزيادة كفاءته ومهاراته من خلال عملية التعليم فقد ازدادت موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة من ٢٥٧٤٤٧ ألف ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى ١٢٥٨٥٢٩ ألف ل.س عام ١٩٨٠، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٨٨%، وهذا ما قاد إلى زيادة حصة الفرد الواحد من موازنة التعليم على الرغم من الزيادة السكانية المتحققة بنسبة ٢٥١%.

المرحلة الثانية: مرحلة عقد الثمانينيات ١٩٨٠-١٩٩٠:

من خلال العودة إلى معطيات الجدول آنف الذكر يتبين أن نسبة الزيادة السكانية في هذه الفترة ٣٩% هي نفسها النسبة التي تحققت في المرحلة الأولى (عقد السبعينيات)، ومع استمرار العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة مستوى الفرد التعليمي بحيث نمت موازنة التعليم وحصة الفرد منها بنسب مقاربة للفترة السابقة، وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ تراجعاً أو تدنياً في مختلف المؤشرات الاقتصادية الإجمالية. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٤% فقط زيادة عن سنة الأساس ١٩٨٠ بعدما كانت نسبة الزيادة في السبعينيات ١٥٧% مما قاد إلى تخفيض حصة الفرد منها بنسبة ١١% عن عام ١٩٨٠.

كما بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الصافي ٢٣% فقط؛ بعدما كانت ١٦٤% في عقد السبعينيات. وهذا أيضاً قاد إلى تخفيض حصة الفرد عن سنة الأساس بنسبة ١٢%.

أما فيما يخص مجمل التكوين الرأسمالي فقد تدنى في هذه الفترة بنسبة ٣١,٤% عنه في سنة ١٩٨٠ ومع الأخذ بالحسبان الزيادة السكانية الحاصلة في هذه الفترة نلاحظ أن حصة الفرد منه قد تدنت بنسبة ٥٠,٧%.

لقد كان لانخفاض مساهمة الفرد في كل من الناتجين الإجمالي والصافي في هذه الفترة أثره في مؤشر الاستهلاك النهائي للشعب (الاستهلاك العائلي) الذي حقق في هذه الفترة زيادة محدودة بلغت نسبتها ٣٧,٦% فقط، كما انخفضت حصة الفرد الواحد منه بنسبة ١,٢٣%.

المرحلة الثالثة: مرحلة التسعينيات ١٩٩٠-١٩٩٥:

على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي تشملها هذه المرحلة ٥ سنوات إلا أن معطياتها الاقتصادية والديمغرافية في سورية تبشر بالخير وتدعو للتفاؤل، إذ إن النمو الديمغرافي خلالها قد حقق نسبة زيادة قدرها ١٧% من عدد السكان. وإذا ما استمر الوضع الديمغرافي على ما هو فإن نسبة الزيادة حتى عام

٢٠٠٠ ستصل إلى ما يقارب ٣٤% بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، وهذا يدل على ميـل معـدل الزيـادة السكانية للانخفاض خلال هذا العقد من الزمن إذا ما قورن بمعدل النمـو فـي مرحلتـي السـبعينيات والثمانينيات. كما أن المعطيات الاقتصادية تؤكد ميل المؤشرات الإجمالية إلى الارتفـاع خـلال هـذه الفترة.

فخلال خمس سنوات فقط نما كل من الناتج المحلي الإجمالي والصافي بما نسبته ٤٠,٩% زيادة عـن عام ١٩٩٠، كما نمت حصة الفرد الواحد من هذين الناتجين بما يعادل ٢٠,٣% بالمقارنـة مـع عـام ١٩٩٠ أيضاً، أما ما يخص مجمل التكوين الرأسمالي فقد حقق زيادة خلال هذه الفترة القصـيرة مـن الزمن بما يعادل ٦٨% بحيث بلغت نسبة الزيادة في حصة الفرد الواحد من التكوين الرأسـمالي مـا يعادل ٤٣,٦% مع الاستمرار في زيادة الإنفاق على التعليم والتأهيل بحيث حققت موازنة التعليم فـي العام ١٩٩٠ بما يعادل ١٢٦,٨%، وبلغت نسبة الزيادة في نصيب الفرد الواحد حوالي ٩٣,٧%.

حقائق تثبتها الأرقام:

إن نظرة تحليلية للواقع الديمغرافي والاقتصادي في سورية خلال الربع قرن الأخير من الزمن (فتـرة الدراسة) والذي تم عرضه في الجدول السابق والمراحل آنفة الذكر تثبت للجميع ودون أدنـى مجـال للشك بأن معدلات النمو العالية للسكان لا تشكل عائقاً أمام حركة التنمية فيما إذا هيأت لهـا الظـروف المناسبة للمشاركة في عملية البناء التنموي.

أولاً: على الرغم من توافق معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للفترة السابقة في مرحلتي السـبعينيات والثمانينيات ٣٩٫٥% نلاحظ أنه وفي مرحلة السبعينيات اتجهت كافة المؤشرات الاقتصادية الإجمالية في القطر إلى الارتفاع حيث نما الناتج الإجمالي بأكثر من ضعفين ونصف والناتج الصافي بنسبة تفوق نسبة الإجمالي بقليل، والسبب في هذه الزيادة - برأينا - إنما يعود لزيادة التكـوين الرأسـمالي فـي الاقتصاد الذي نما بما يعادل ٤٠٤ ضعفاً بالمقارنة مع عام ١٩٧٠.

لقد كان لتحسن أسعار صادراتنا بشكل خاص صادراتنا من النفط في هذه الفترة أثر كبير فـي زيـادة حصيلة احتياطي القطع الأجنبي لدينا، مما ساعد - وإلى حد كبير - في زيادة الاستثمارات الإنتاجيـة في القطر، حيث ازدادت الطاقات الإنتاجية المقامة سابقاً وأنشئت فروع صناعية وإنتاجيـة لـم تكـن موجودة أصلاً لدينا بحيث بلغت نسبة الزيادة في حصة الفرد الواحد من مجمل التكوين الرأسمالي فـي القطر بالمقارنة مع الفترة السابقة بما يعادل ٢١٦%، وبنتيجة ذلك حققت معدلات النمـو الاقتصـادي الإجمالي كافة ارتفاعاً كبيراً هذا من جهة أولى أما من جهة ثانية فقد كان لارتفـاع معـدلات النمـو

الاقتصادية الإجمالية انعكاساً واضحاً على المؤشرات الفردية إذ إنه وبحصيلة هذا النمو حقق مؤشـر الاستهلاك العائلي زيادة ما يعادل ١٥١% وحصة الفرد منه بحدود ٨٠,٩% وهذا ما يؤكـد انعكـاس نتائج التنمية على السكان كافة.

أما في مرحلة الثمانينيات[1] فإننا نلاحظ وضعاً مناقضاً تماماً لمرحلة السبعينيات إذ إن نتـائج الركـود الاقتصادي العالمي وانخفاض الأسعار العالمية وبشكل خاص أسعار النفط الذي يشكل القسم الأكبر من صادراتنا قادت لأن تقل حصيلة القطر من احتياطات القطع الأجنبي وضعف قدرته على الاستيراد، وما دام الكثير من صناعاتنا التي أقيمت في المرحلة السابقة تعتمد بجزء هام من مستلزمات إنتاجها علـى الاستيراد بدأت المعامل والمصانع تعمل بجزء قليل من طاقتها الإنتاجية فانخفضت الإنتاجية ومستويات التشغيل عامة، كما انخفض انخفاضاً كبيراً مؤشر مجمل التكوين الرأسمالي حتى وصل إلى ما نسـبته ٦٨,٨% عنه في عام ١٩٨٠، مما قاد إلى تخفيض نصيب الفرد الواحد منه بأكثر من النصف ٥١,٧% عنه في عام ١٩٨٠.

وبنتيجة ذلك كله انخفضت المؤشرات الاقتصادية الإجمالية كافة انخفاضاً كبيراً وخلال عشر سـنوات فقط وصل معدل النمو في الناتجين الإجمالي والصافي إلى حوالي ٢٣% فقط وانخفض نصيب الفـرد الواحد منهما بحدود ١١%-١٢% على الرغم من توافق معدل النمو السكاني في هذه المرحلـة مـع مرحلة السبعينيات.

ثانياً: إن مقارنة مؤشرات الاستهلاك النهائي للشعب ومجمل التكوين الرأسمالي مع مؤشرات الناتجين الإجمالي والصافي[2] تبين أن ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي في مرحلة السبعينيات قادت إلـى زيـادة مساهمة الفرد في تحقيق الناتج بشكليه الإجمالي والصافي، وارتفع معه مؤشر الاستهلاك النهائي، أمـا في مرحلة الثمانينيات وعلى الرغم من انخفاض معدل التكوين الرأسمالي ومساهمة الفرد في النـاتجين الإجمالي والصافي وعلى الرغم من معدل النمو السكاني المتحقق حافظ مؤشر الاستهلاك العائلي على زيادة مقدارها ٣٧,٦%، وبقيت حصة الفرد منه دون تغيـر يـذكر ١,٢% بالمقارنـة مـع مرحلـة السبعينيات، وتفسير ذلك أن الشعب في قطرنا يحافظ على عاداته الاستهلاكية بغض النظر عن معدلات النمو الاقتصادي المتحققة ومساهمته فيها حيث بقيت مثلاً حصة الفرد الواحد من الاسـتهلاك النهـائي وخلال عشر سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ تتراوح بين ٥٧٠٣,٣-٥٦٣٩,٣ ليرة سورية للفرد الواحد علـى

---

[1] د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري: المرجع السابق نفسه ص٢٢٠-٢٢١.

[2] د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري: المرجع السابق ص٢٢٠-٢٢١.

الرغم من ازدياد عدد سكان القطر خلال هذه الفترة بحدود ٣,٤١٢ ألف نسمة.

إن بقاء حصة أو نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي دون تغيرات جوهرية خلال فترة الثمانينيات على الرغم من الزيادات السكانية المتحققة ـ برأينا ـ عائد بالإضافة لما ذكر أعلاه عن محافظـة الشـعب على عاداته الاستهلاكية إلى سياسة الدولة في دعم معظم السلع الغذائية والأساسية بالنسبة للمـواطنين والمحافظة المستمرة على مستوى حياتي ملائم لهم.

لكن هذه المحافظة على المستوى الاستهلاكي السابق ترافقت مع انخفاض شديد في مؤشـر التكـوين الرأسمالي، والذي انخفض في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ بنسبة ٣١,٤% خلال عشر سنوات وتدني نصيب الفرد الواحد منه كما أشرنا سابقاً إلى أكثر من النصف، وكأنه يبدو لنا أن الشعب في هذه المرحلة يستهلك أكثر مما ينتج أو يمكنه إنتاجه، أو بشكل أدق أنه يستهلك ثروته الاجتماعيـة، وبهـذه الحالة وإذا ما أخذ النمو السكاني بالحسبان تبدو المشكلة أكبر وأعظم.

إن هذه المفارقة بين مؤشرات الاستهلاك والاستثمار تؤكدها آلية تطور كـل مـن الموازنـة العاديـة والإنمائية من الموازنة العامة للدولة إذ إنه وفي مرحلة نهاية السبعينيات وتحديداً في عام ١٩٨٠ كانت نسبة الموازنة العادية ٥٠% والموازنة الإنمائية ٥٠% أيضاً من الموازنة العامة للدولة أما فـي عـام ١٩٩٠ ارتفعت نسبة الموازنة العادية إلى ٦١% مقابل انخفاض الموازنة الإنمائيـة إلـى ٣٩% مـن الموازنة العامة.

كما ويمكن إثبات المفارقة السابقة عن طريق مقارنة نسبة التراكم إلى إجمـالي الاسـتهلاك (النهـائي للشعب والحكومة) في فترة البحث حيث تشير أرقام المجموعات الإحصائية إلى أن هذه النسبة كانت في عام ١٩٨٠ (نهاية السبعينيات) ٢٥,٥٦% وانخفضت عام ١٩٩٠ (نهاية الثمانينيات) إلى ١٤,٠٢%.

إن كل هذه المعطيات تشير إلى أن القطر وفي مرحلة الثمانينيات كان يمر بأزمة حقيقية متمثلة بارتفاع معدلات الاستهلاك على حساب الاستثمار.

ثالثاً: فيما يخص الإنفاق التراكمي على تحسين وتطوير الموارد البشرية فـي القطر (الإنفاق التراكمي على تحسين وتطوير الموارد البشرية في القطر (الإنفاق على التعليم وتعـاظم نصيب الفرد من موازنته)، فإننا نريد هنا أن نسجل ودون أي تردد أن هذه العملية قد أوليت في قطرنا أهمية خاصة خلال فترة الدراسة، وإن إمعان النظر في نسب الزيادة التي حققتها موازنة التعليم وحصة الفرد الواحد منها يثبت هذه الحقيقة.

إن تحقيق نسبة زيادة في موازنة التعليم تعادل ٣٣٨% و٣٤٩% في مرحلتي السبعينيات والثمانينيـات على التوالي و١١٦,٨% خلال النصف الأول من التسعينيات لمؤشر أكيد على مقدار الجهود المبذولـة

والتي مازالت تبذل على تطوير وتحسين العنصر البشري ليصبح أكثر قـدرة وفاعليـة فـي العمليـة التنموية.

وبالفعل عند مقارنة نسبة الزيادة في مجمل التكوين الرأسمالي ومعدلات نمو الناتج في كل من مرحلتي السبعينيات والنصف الأول من التسعينيات نجد أن التكوين الرأسمالي في السبعينيات نما بنسبة ٣٤٠% زيادة عن سنة الأساس وحقق نمواً في الناتج الإجمالي بما يعادل ١٥٧%، أما في النصف الأول مـن التسعينيات فإن زيادة التكوين الرأسمالي بنسبة ٦٨% فقد قادت إلى ٤١,٩% زيادة في نسـبة النـاتج الإجمالي، وهنا تكمن فعالية العنصر البشري في التنمية ومدى التأثير الكبير الذي تمارسه عملية التطور النوعي لقوة العمل على التنمية ونتائجها.

ثالثاً: نتائج البحث:

١- التنمية عملية مستمرة ودؤوبة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادية، إذ إنه ومـع الدور الحاسم والأساس للعامل الاقتصادي في التنمية هناك عوامل أخرى اجتماعية ـ بشـرية ـ وحتى وبيئية لا بد أن تؤخذ بالحسبان أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها.

٢- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكـن القول إن أياً من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلاً أو منعزلاً عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية.

وعليه فإن المعطيات الديمغرافية لمجتمع ما تساهم ـ وإلى حد كبير ـ في تحديد ملامح تطـوره التنموي. كما أن الوضع التنموي للمجتمع يسقط تأثيراته على حالته الديمغرافية من خلال تأثيره في عناصر التغير السكاني.

٣- يتميز القطر العربي السوري بارتفاع وتائر النمو السكاني فيه، وهذه الزيادات مستمرة فـي عدد السكان إنما تحصل بتأثير عاملين اثنين:

أ ـ الانخفاض المستمر في معدل الوفيات وبشكل خاص وفيات الأطفال والرضع.

ب ـ ارتفاع معدل الولادات وعدم مسايرتها الانخفاض في معدلات الوفيات.

٤- معدل الخصوبة السكانية في القطر (خلال فترة الدراسة) مرتفع إذا مـا قـورن بالمعـدلات العالمية وهو يميل للانخفاض بشكل عام، وكان انخفاضه كبيراً وملحوظاً خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.

٥- إن معدل الزيادة السكانية في القطر سيبقى مرتفعاً على الرغم من الانخفاض المسـتمر فـي

معدل الخصوبة، وإن تخفيض معدل الزيادة السكانية إذا ما كان هذا الأمر مرغوباً فيه إنما يتوقف على أمرين اثنين:

أ ـ استمرار الانخفاض في معدل الخصوبة السكانية.

ب ـ وصول معدل الوفيات في القطر إلى حده الأقصى في الانخفاض أيضاً.

٦- لدى مقارنة مؤشرات القوة البشرية وقوة العمل يلاحظ الطابع غير الانسجامي في تطور كل منها بالنسبة لتطور سكان القطر مع ضرورة الأخذ بالحسبان ما يلي:

أ ـ الارتفاع الكبير الذي حققه مؤشر القوة البشرية من إجمالي سكان القطر خلال فترة الدراسة وما يترتب على ذلك من ضرورة لحظ هذا التغير الديمغرافي في الخطط الإنمائية المقبلة.

ب ـ انخفاض نسبة قوة العمل من القوة البشرية بشكل عام على الرغم من تحسنها في السنوات الأخيرة مما يستوجب العمل الجاد في سبيل تحسين هذه النسبة عن طريق بذل كل الجهود لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتأمين فرص عمل جديدة في الاقتصاد.

٧- من أهم ما تجدر الإشارة إليه في بحثنا هذا هو التطور النوعي لقوة العمل في بلدنا خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الاهتمام المستمر للدولة بالفرد وتعليمه وتدريبه واعتمادها سياسات تربوية ناجحة ترتقي بالإنسان الفرد قدماً للأمام.

٨- الزيادة الفعلية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ووقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في العمل التنموي حيث شهدت فترة الدراسة زيادة ملحوظة للإناث في إجمالي قوة العمل السورية.

٩- من حيث ملاحظة المؤشرات الاقتصادية الإجمالية الدالة على المسيرة التنموية للقطر يتبين لنا أن اقتصادنا مر بثلاث مراحل أساسية مرحلة السبعينيات ومرحلة الثمانينيات ومرحلة النصف الأول من التسعينيات حيث اتسمت المرحلة الأولى بانتعاش اقتصادي كبير، أما المرحلة الثانية (مرحلة الثمانينيات فقد كانت مرحلة ركود وأزمات لم تحقق خلالها المؤشرات الاقتصادية إلا نسباً ضئيلة عما كانت عليه في المرحلة الأولى، وقد عاد التحسن والانتعاش لاقتصادنا مع بداية التسعينيات وحتى النصف الأول منها.

١٠- على الرغم من معدلات النمو السكاني الكبيرة لدينا فقد استطاعت عملية الإنتاج الاجتماعي استيعاب هذه الزيادة في مرحلة السبعينيات، وتحاول استيعابها في مرحلة التسعينيات محققة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ مما يؤكد حقيقة التأثير الإيجابي للزيادة السكانية في عملية التنمية فيما إذا قدر لها المشاركة في عملية البناء التنموي.

إن الزيادة السكانية لا تتحول إلى عبء على عملية التنمية إلا عندما لا يجري استغلال الموارد التنموية المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

المراجع

١- المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، دمشق ١٩٧٠-١٩٩٦.

٢- د. عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصـادي العـالمي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧.

٣- د. عبد الكريم اليافي، فصول في المجتمع والنفس، دمشق ١٩٧٤.

٤- د. محمد سعيد النابلسي، علم السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢.

٥- د. مصطفى العبد ا ، د. عصام خوري، قضايا حول السكان والتنميـة فـي الـوطن العربـي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣.

٦- وزارة التربية في ظل الحركة التصحيحية ١٩٧٠-١٩٩٥، منشورات وزارة التربيـة، دمشـق ١٩٩٥.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Alahkar, A , and Eberstein, 1 (1988), (Income, Fertility and Economic Development) Genus, Vol.. Nos, 1 and 2.

2- Galdwell, J (1976) “Toward A Restement of Demographic Transition Theory” population and Development Review, Vol, 2, Nos. 3 and 4, The population Council, New York.

3- Employment Growth, and Basic Needs, A One World Problem, Genva: 1976.

4- Report On the World Social Situation, UNO, E/C, N,, 527, Res,1, st, /ESA/ 24.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ١٩٩٨/٧/٢٩.